

Distr.: General
21 February 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مارغاريان (أرمينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

البند 139 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

21-14750 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 10:05

A/76/6 (Sect. 26) و A/76/6 (Sect. 27) و A/76/6 (Sect. 28) و A/76/6 (Sect. 27)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 29) و A/76/6 (Sect. 29A) و A/76/6 (Sect. 29A)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 29B) و A/76/6 (Sect. 29C) و A/76/6 (Sect. 29E) و A/76/6 (Sect. 29F) و A/76/6 (Sect. 29G) و A/76/6 (Sect. 30) و A/76/6 (Sect. 30)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 31) و A/76/6 (Sect. 32) و A/76/6 (Sect. 33) و A/76/6 (Sect. 34) و A/76/6 (Sect. 35) و A/76/6 (Income sect. 1) و A/76/6 (Income sect. 2) و A/76/6 (Income sect. 3) و A/76/81 و A/76/7 و A/76/197 و A/75/730 و JIU/REP/2020/3 و A/76/325 و JIU/REP/2020/7 و A/76/325/Add.1).

1 - الأمين العام: قال إن سياق عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 يتم في عالم لا تزال حالته منقلبة رأساً على عقب بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فقد كشفت الجائحة عن وجود انقسامات في المجتمع، ونقص في الرعاية الصحية، وثغرات في الحماية الاجتماعية، وأوجه عدم مساواة هيكلية، وأوجه قصور هائلة في التمويل والتضامن العالمي. بيد أن أوقات الأزمات يمكن أن تبرز أيضاً الأفضل وأن تبين ما يمكن إنجازه عندما يعمل المجتمع الدولي سوياً. وأضاف قائلاً إن الأمم المتحدة ظلت نشطة ونفذت مهامها في جميع أنحاء العالم بفضل دعم الدول الأعضاء وتعاونها. وقد ساعدت المنظمة العالم على التصدي للأثار المباشرة للجائحة، بدءاً من التصدي للحالة الصحية وصولاً إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي المدمر. ووفرت الأمم المتحدة الإمدادات الطبية والغذائية والإنسانية، وقدمت المساعدة الانتخابية، وبذلت جهود الوساطة، وقادت محادثات السلام ودعمتها. ودعت الأمم المتحدة أيضاً إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ووجهت نداءً من أجل اتخاذ إجراءات بغرض التصدي للزيادة المقلقة في العنف العائلي الذي صاحب الجائحة، واضطلعت بحماية حقوق الإنسان لأكثر الناس ضعفاً وتهميشاً والتكلم باسمهم دفاعاً عنهم.

البند 139 من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/76/6 (Sect. 2) و A/76/6 (Sect. 3) و A/76/6 (Sect. 3)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 4) و A/76/6 (Sect. 5) و A/76/6 (Sect. 6) و A/76/6 (Sect. 8) و A/76/6 (Sect. 9) و A/76/6 (Sect. 10) و A/76/6 (Sect. 11) و A/76/6 (Sect. 12) و A/76/6 (Sect. 13) و A/76/6 (Sect. 14) و A/76/6 (Sect. 15) و A/76/6 (Sect. 16) و A/76/6 (Sect. 17) و A/76/6 (Sect. 17)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 18) و A/76/6 (Sect. 19) و A/76/6 (Sect. 20) و A/76/6 (Sect. 21) و A/76/6 (Sect. 22) و A/76/6 (Sect. 24) و A/76/6 (Sect. 25) و A/76/6 (Sect. 26) و A/76/6 (Sect. 27) و A/76/6 (Sect. 27)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 28) و A/76/6 (Sect. 29) و A/76/6 (Sect. 29A) و A/76/6 (Sect. 29B) و A/76/6 (Sect. 29A)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 29C) و A/76/6 (Sect. 29E) و A/76/6 (Sect. 29F) و A/76/6 (Sect. 29G) و A/76/6 (Sect. 30) و A/76/6 (Sect. 30)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 31) و A/76/6 (Sect. 34) و A/76/16 و A/76/69).

البند 138 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/6 (Introduction) و A/76/6 (Sect. 1) و A/76/6 (Sect. 2) و A/76/6 (Sect. 3) و A/76/6 (Sect. 3)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 4) و A/76/6 (Sect. 5) و A/76/6 (Sect. 6) و A/76/6 (Sect. 7) و A/76/6 (Sect. 8) و A/76/6 (Sect. 9) و A/76/6 (Sect. 10) و A/76/6 (Sect. 11) و A/76/6 (Sect. 12) و A/76/6 (Sect. 13) و A/76/6 (Sect. 14) و A/76/6 (Sect. 15) و A/76/6 (Sect. 16) و A/76/6 (Sect. 17) و A/76/6 (Sect. 17)/Corr.1 و A/76/6 (Sect. 18) و A/76/6 (Sect. 19) و A/76/6 (Sect. 20) و A/76/6 (Sect. 21) و A/76/6 (Sect. 22) و A/76/6 (Sect. 23) و A/76/6 (Sect. 24) و A/76/6 (Sect. 25) و

وتفويض السلطة والعمليات الداخلية، وهي تكتسي جميعها أهمية حاسمة في الحفاظ على استمرارية الأعمال خلال الجائحة.

5 - واستطرد قائلاً إن الإصلاحات أتاحت للأمم المتحدة التعجيل بتعديل سياساتها وإجراءاتها بهدف التكيف مع الظروف الجديدة على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، كرست المنظمة قدرات يمكنها التركيز على الشواغل الرئيسية، مثل الصحة وإدارة سلسلة الإمداد. وتبين أن التقسيم الجديد للعمل فيما بين المهام الاستراتيجية والسياساتية من جهة والمهام التنفيذية من جهة أخرى، مفيد بوجه خاص. فالموارد المخصصة للسياسة العامة كانت قادرة على تعديل الأطر بسرعة حتى تستجيب لترتيبات العمل عن بعد والسياسات الأخرى الجديدة. وتمكنت إدارة الدعم العملي من تقديم خدمة مخصصة لجميع كيانات الأمانة العامة، ووضعت طريقة للرد على الاستفسارات العاجلة المتصلة بكوفيد-19 في أقل من يوم عمل واحد. وفي مكتب الموارد البشرية، نُقحت السياسات والتوجيهات ذات الصلة ونُشرت بسرعة بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية.

6 - واسترسل قائلاً إن نظاماً للإجلاء الطبي أنشئ على نطاق المنظومة، ونفذت المنظمة برنامجاً لتطعيم موظفيها في البلدان التي لا يستطيع فيها النظام الصحي المحلي القيام بذلك، بما يكفل قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود التي تبذلها البلدان والمجتمعات المحلية من أجل التصدي لهذا الجائحة. وقد أتاحت إصلاحات المنظمة إقامة هذا التعاون التشغيلي غير المسبوق مع المنظومة على نطاق أوسع.

7 - وتابع قائلاً إن هياكل سلسلة الإمداد من بدايتها إلى نهايتها مكنت الأمانة العامة من التصرف بطريقة أكثر مرونة. وجرى تفعيل إجراءات الشراء في حالات الطوارئ، وتم توريد معدات الحماية الشخصية والمعدات الطبية وتزويد مراكز العمل التي تحتاج إليها، وجرى توسيع نطاق سلطة الشراء اللامركزية للسماح بشراء السلع والخدمات الحيوية محلياً. وأتاحت العمليات المعززة لتفويض السلطة القدرة على الاستجابة والمرونة اللتين تشدد الحاجة إليهما من الناحية العملية على أرض الواقع. وفي الوقت نفسه، أتاح الهيكل الموحد لتكنولوجيا المعلومات للمنظمة أن تستخدم أدوات مؤسسية للتواصل وترتيبات العمل عن بُعد. وأشار إلى أن أدوات الاتصال الرئيسية للمنظمة متاحة على نطاق المنظومة، مما يسمح بتنسيق جهود التصدي التي تبذلها الأمم المتحدة مع الجهود التي تبذلها الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة.

2 - وتابع قائلاً إن المنظمة قامت بهذا العمل المعقد والواسع النطاق في وقت كانت فيه تمر بأزمة سيولة خطيرة وتعمل على السير قدماً بإصلاحاتها. وقد بلغت هذه الإصلاحات عامها التنفيذي الثالث وكانت مزاياها واضحة للعيان. فخلال الجائحة التي مثلت اختباراً ميكراً، مكنت الإصلاحات الأمم المتحدة من تعديل عملياتها والاستجابة بسرعة لاحتياجات البلدان. وعلى عكس حالات الطوارئ السابقة، لم تكن الأمانة العامة بحاجة إلى إنشاء هياكل جديدة لإدارة عمليات التصدي. فقد سهلت الهياكل الجديدة القائمة بالفعل في مجالات التنمية والسلام والأمن والإدارة تنفيذ تدابير موحدة وسريعة لمواجهة الجائحة، مما ساهم في توفير الوقت والمال.

3 - وأردف قائلاً إن أفرقة الأمم المتحدة القطرية نفذت، في غضون أشهر، 121 خطة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية غطت 139 بلداً وإقليماً. وحُصص أكثر من 3 بلايين دولار لأغراض مغايرة، وجرى حشد بليونين دولار إضافيين لإعطاء الأولوية للدعم العاجل. ووفقاً لاستقصاءات مستقلة، أقرت نسبة تجاوزت 90 في المائة من حكومات البلدان النامية أن المنسقين المقيمين ساعدوا على كفاءة تنسيق عمليات الأمم المتحدة من أجل التصدي للجائحة. وأشار إلى أن الإصلاحات الجارية في المنظمة تحقق نتائج: فنسبة تقارب 91 في المائة من الحكومات المضيفة تشعر بأن الأمم المتحدة تكتسي أهمية أكبر فيما يتعلق باحتياجات بلدانها في مجال التنمية مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية؛ ونسبة 92 في المائة تقول إن أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة مكنتها من معالجة الأولويات الوطنية والاستجابة لها بفعالية؛ ونسبة تفوق 80 في المائة من الحكومات ترى أن الأمم المتحدة نجحت في استهداف الفئات المعرضة للخطر وأشدّها تضرراً من الجائحة.

4 - وواصل كلامه فقال إن المنسقين المقيمين استفادوا من أصول جميع ركائز المنظمة الثلاث لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالإصلاحات في مجالي السلام والأمن أتاحت للمنظمة البدء في تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية الشاملة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاتساق في عمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وأشار إلى أن ثمة جهة اتصال واحدة متاحة لبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة العاملة في نفس المنطقة والمكلفة بولايات متميزة ولكن متكاملة. فمكتب دعم بناء السلام المعزز يقوم بدور "مفصلي" مكرس لدى ركيزة التنمية. وفي الآن نفسه، حمل الإصلاح الإداري في طياته تغييرات كبيرة في الهياكل والمسائلة

8 - واسترسل قائلاً إن المنظمة واصلت تعزيز إطارها للرقابة الداخلية. ففي حزيران/يونيه 2021، وقّع الأمين العام على أول بيان للأمانة العامة عن الرقابة الداخلية، وهو معلم هام نحو تحقيق قدر أكبر من المساءلة. وأكد البيان للدول الأعضاء أن الأنشطة المقررة على نطاق الأمانة العامة تنفذ بفعالية وكفاءة، وأن الإبلاغ المالي موثوق به ومتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن الأنظمة والقواعد والإجراءات تلتزم بالإطار التنظيمي.

9 - وقال إنه لا يزال يتعين القيام بمزيد من العمل بشأن الإصلاحات، وستكثف المنظمة من جهودها لتحسين الفعالية وتقديم دعم أفضل للدول الأعضاء. ومع ذلك، لم تمكن الإصلاحات المنظمة من الاستجابة بسرعة وفعالية للتحديات التي طرحتها جائحة لم يسبق لها مثيل فحسب وإنما أتاحت لها أيضاً تخطي إحدى أسوأ الأزمات المالية منذ أكثر من عقد من الزمن.

12 - وأفاد بأن المنظمة قدمت، في الجزء ألف من وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة، تقريراً عن أداء برامجها في عام 2020. وفي الحالات التي كان فيها أداء المنظمة متدنياً، أُجريت تعديلات لضمان تحقيق نتائج أفضل في عام 2022، بدلاً من الفترة 2024-2025. أما الميزانية البرنامجية لعام 2022 فقد تضمنت حساباً متعدد السنوات لنتائج قابلة للقياس، بما في ذلك النتائج المخطط لها القابلة للقياس لعامي 2021 و 2022 والنتائج الفعلية القابلة للقياس للأعوام 2018 و 2019 و 2020 لكل إطار من أطر النتائج البالغ عددها 350 إطاراً، مما يوفر صورة شاملة عن تنفيذ البرامج على مدى السنوات الثلاث السابقة.

10 - ومضى الأمين العام يقول إن الميزانية البرنامجية لعام 2022 هي الميزانية الثالثة من نوعها منذ أن وافقت الدول الأعضاء على أن تعتمد، على أساس تجريبي، أكبر تغيير في عمليات التخطيط والميزنة في المنظمة منذ عقود من الزمن. ويمثل الانتقال من ميزانية برنامجية لفترة سنتين إلى ميزانية برنامجية سنوية خطوة رئيسية نحو إعداد ميزانية تقوم على قدر أكبر من الواقعية، والتركيز أكثر على النتائج. وأدى ذلك إلى تحسين دقة تقديرات الموارد، ومكّن الأمم المتحدة من التكيف بسرعة أكبر مع التغيرات التي تطرأ على الولايات، وسمح للمنظمة بتعديل تخطيطها على أساس أداء البرامج الفعلي، وبالتالي تحسين تنفيذ الولايات والمساءلة عن النتائج. وذكر أن الدورة السنوية أتاحت للدول الأعضاء أن تقدم توجيهات بصورة أكثر تواتراً بشأن تخصيص الموارد وأن توائم هذه القرارات مع أحداث مفاجئة أو جدت مؤخراً من قبيل الجوائح. وبالفعل استطاعت المنظمة تعديل تخطيطها للبرامج وإدراج الدروس المستفادة من تدابير التصدي للجائحة في ميزانية عام 2022. أما في إطار نظام ميزانية فترة السنتين، فقد كان يتعين الانتظار حتى الفترة 2024-2025 للقيام بتلك التعديلات.

13 - وأردف قائلاً إن سياسة التقييم الذاتي التي انتهجتها الأمانة العامة أصبحت سارية المفعول في عام 2021. إذ يُطلب من كل إدارة ومكتب إجراء تقييم واحد على الأقل في السنة والإبلاغ عن النتائج من خلال عملية الميزانية. ويتعاون مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال لتوفير التدريب والدعم لجميع مديري البرامج وجهات التنسيق المعنية بالتقييم. ومن شأن هذه الجهود أن تغرس ثقافة التعلم، مع استمرار مديري البرامج في تقييم الأداء من أجل تحسين تنفيذ البرامج.

11 - وألمح إلى أنه قال للدول الأعضاء، في عام 2020، إن الإصلاحات ستكون عملية مستمرة وأنه يتطلع إلى تلقي توجيهات بشأن مجالات التحسين. وتعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 التوجيهات الواردة من الدول الأعضاء، مثل إدراج أكثر من 1 000 مثال على المزايا التي ساعدت الأمم المتحدة على تحقيقها من خلال عملياتها العالمية. وذكر بأن التغيير يطرح دائماً تحديات ومع ذلك

14 - وذكر أن الأمانة العامة قدمت مجموعتين من المعلومات الإلكترونية استجابة للطلب الذي تقدمت به الدول الأعضاء في عام 2019، أثناء عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2020، وذلك بغرض زيادة الوصول إلى المعلومات الإلكترونية عن الميزانية. وقدمت البوابة results.un.org معلومات عن النتائج البرنامجية، يمكن توزيعها حسب البرنامج والبرنامج الفرعي ونوع النتائج والموقع الجغرافي، وأضيفت لها وصلات تشعبية إلى الوثائق ذات الصلة للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً. أما مشروع أوموجا التجريبي للمعلومات المتعلقة بالميزانية فقد قدم معلومات مفصلة عن الموارد إلى

- 20 - وواصل كلامه قائلاً إن من المتوقع، في الوقت الراهن، أن تصل التقديرات إلى حوالي 37 مليون دولار استجابة لقرارات جديدة صادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان، على الرغم من أنه قد تنشأ ولايات تشريعية إضافية في الأشهر المقبلة. وقد يلزم إضافة مبلغ آخر قدره 22 مليون دولار لولايتي بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان، اللتين تم توسيعهما مؤخراً؛ ولم تحدد بعد احتياجات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويلزم توفير ما يقرب من 95 مليون دولار لأعمال التشييد، تشمل مبلغاً قدره 69 مليون دولار لخطة التراث الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. أما طلبات الإعانة للدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا ومحكمة سيراليون الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية والمحكمة الخاصة بلبنان فمن المتوقع أن تصل إلى مبلغ يناهز 19 مليون دولار.
- 21 - واستطرد قائلاً إن مقترحات الميزانية وضعت على افتراض أن مسار التصدي للجائحة وتطوير اللقاحات وتوزيعها ستنجح العودة إلى الوضع الطبيعي، وإن كان وضعا طبيعياً جديداً، في عام 2022. فالزيادات الأخيرة في حالات الإصابة بكوفيد-19 والموجات المتعددة ذات الكثافة المختلفة في جميع أنحاء العالم تشير إلى أن خطط المنظمة وطرائق تنفيذها تحتاج إلى أن تحافظ على مرونتها. وأعرب عن ثقته في قدرة المنظمة على مواصلة التكيف مع التغييرات التي قد تواجهها.
- 22 - وأشار إلى أن الأمم المتحدة استجابت في الواقع بسرعة وبصورة جيدة لنقشي الجائحة المفاجئ، على الرغم من أنها كانت في ذروة أزمة سيولة مالية، مع بلوغ المتأخرات مستوى قياسياً تقافم بسبب التقلبات المتزايدة في أنماط الدفع. فلم تتمكن المنظمة من التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي الحتمي على تنفيذ البرامج إلا بممارسة رقابة دقيقة على الإنفاق المالي. وهذه الجهود التي بذلتها المنظمة لإدارة السيولة مكنتها من تعديل نفقاتها من أجل الاضطلاع بعمليات الإجلاء الطبي المنقذة للحياة وشراء وتوزيع اللوازم والمعدات الطبية الأساسية، مما سمح لموظفي الأمم المتحدة بمواصلة أداء مهامهم وإنجازها في جميع أنحاء العالم.
- 23 - وقال إن عام 2021 بدأ بداية سيئة، حيث بلغت المتأخرات 808 ملايين دولار، وتخلفت المبالغ المحصلة في الربع الأول عن التقديرات بقرابة 199 مليون دولار. وتصدت المنظمة للأزمة بصورة أقل حدة مما كانت عليه في عام 2020، ويرجع ذلك أساساً إلى اللجنة، بما في ذلك التحديثات الشهرية للنفقات ونسب السيولة. وستواصل الأمانة العامة، في إطار الجهود التي تبذلها لزيادة الشفافية في المنظمة، العمل عن كثب مع الدول الأعضاء بهدف تحسين إمكانية الحصول على المعلومات.
- 15 - وتابع كلامه قائلاً إن شكل العرض في الجزء باء من الميزانية البرنامجية المقترحة المتعلق بالاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام 2022، قد جرت مواءمته مع التوصيات التي قدمتها سابقاً للجنة الاستشارية. وستحتاج المنظمة، من أجل تنفيذ الولايات المنوطة بها بالكامل، إلى ما مجموعه 3,12 بلايين دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، بانخفاض صاف قدره 2,8 في المائة مقارنة بعام 2021، على الرغم من إضافة أنشطة وولايات. واقترح ما مجموعه 10 005 وظائف، أي بزيادة صافية قدرها 46 وظيفة.
- 16 - وأعرب عن رغبته في تسليط الضوء على أربعة دوافع رئيسية، أولها تعزيز ركيزة التنمية. وتشمل المقترحات زيادة قدرها 2,8 مليون دولار للتنمية، بما في ذلك برامج لدعم تنمية أفريقيا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهو يسعى للمرة الثالثة خلال فترة ولايته إلى زيادة مستوى البرنامج العادي للتعاون التقني بهدف دعم تنمية القدرات في الدول الأعضاء.
- 17 - أما الدافع الثاني فهو تعزيز الدعم لحقوق الإنسان. ويشمل المقترح تحويل 16 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف من الفئة الفنية، ورسد مبلغ قدره 4,4 ملايين دولار لتنفيذ قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان.
- 18 - أما الدافع الثالث فيتمثل في دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لمواجهة الفجوة المزمene في تمويلها. وقال إنه يقترح زيادة قدرها 6,1 ملايين دولار تشمل 43 وظيفة إضافية لدعم التعليم والرعاية الصحية والمساعدة العامة للاجئين الفلسطينيين.
- 19 - ويتمثل الدافع الرابع في الاستثمار في البنية التحتية وفي القدرة على الصمود. فمقترح الميزانية يتضمن مبلغاً قدره 6,3 ملايين دولار لتحسين البنية التحتية الأمنية لمباني الأمم المتحدة، وتكثيف الوضع الأمني للمنظمة مع التهديدات الناشئة، وتحسين إمكانية الوصول.

حقوق الإنسان؛ والبرنامج 23، المساعدة الإنسانية؛ والبرنامج 24، التواصل العالمي؛ والبرنامج 28، السلامة والأمن.

26 - وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت في تقرير فترة السنتين الذي أصدره مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات. وأعربت لجنة البرنامج والتنسيق عن قلقها إزاء الاستنتاجات الواردة في التقرير بشأن أوجه القصور مثل ممارسة التقييم غير المتكافئ إلى حد كبير، وضعف استخدام التقييم ونظم التتبع، والافتقار الطويل الأمد إلى القدرة على التقييم في الأمانة العامة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز دور التقييم بغية تحسين البرامج وتعزيز الأداء والمساءلة والشفافية والرقابة الداخلية. وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا بأن تقر الجمعية نتائج مكتب خدمات الرقابة الداخلية واستنتاجاته وتوصياته، بما في ذلك تلك الواردة في الفقرات 85 إلى 88 من تقريره.

27 - وتابع قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت أيضا في ستة تقارير تقييم خاصة بكل كيان لمكتب خدمات الرقابة الداخلية وقدمت توصيات بشأن ثلاثة من هذه التقارير، هي التقرير عن تقييم دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الذي يقدمه البرنامج 9 من خلال مكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة التواصل العالمي؛ والتقرير عن تقييم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والتقرير عن تفقد وظيفة التقييم لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

28 - وأردف قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت، لدى أدائها لمهامها المتمثلة في مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أداء مهامه التنسيقية ضمن منظومة الأمم المتحدة، في التقرير الاستعراضى السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2020، وأوصت بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتقرير، وقدمت توصيات إضافية محددة. ونظرت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأوصت بأن تقر الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات 68 إلى 72 من التقرير.

29 - وأنهى كلامه قائلا إن لجنة البرنامج والتنسيق نظرت في تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، وأوصت

تأكيدات الدول الأعضاء بشأن خططها لدفع مساهماتها. وفي نيسان/أبريل 2021، تم تحصيل بليون دولار، ليصل مجموع المساهمات إلى نسبة 76 في المائة من الأرصدة السنوية، وهو رقم قياسي في التحصيل المبكر. ومع ذلك، يجب ألا تسقط المنظمة في فخ التراخي. فالمجموع الإجمالي بمثابة قناع يخفي وراءه التقلبات في المبالغ المحصلة كل شهر، مما يجعل تنفيذ التخطيط للميزانية صعبا. وإطار المنظمة التنظيمي الذي لا يساعد إلا عندما تكون الظروف ملائمة فحسب لم يحقق المرجو منه. وأعرب عن أمله في أن تترك الدول الأعضاء ضرورة توفير تمويل كامل ويمكن التنبؤ به حتى تتمكن المنظمة من التركيز على تنفيذ ولاياتها، مسترشدة بالميزانيات وليس بالمبالغ المتاحة نقدا.

24 - واختتم حديثه قائلا إن المؤشرات الأخيرة الأكثر إيجابية أتاحت للمنظمة وقف العمل بمعظم التدابير المؤقتة لإدارة النقدية. وقد طلب من كبار المديرين النهوض بالتكافؤ بين الجنسين والسعي من أجل التمثيل الجغرافي العادل عند شغل الوظائف الشاغرة. فعلى الرغم من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في الإدارة العليا قبل عامين من بلوغ الهدف، يحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الجهود في سائر وحدات الأمانة العامة. ويجب أيضا تكثيف الجهود الرامية إلى تعيين المزيد من الموظفين من البلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا لشغل الوظائف الخاضعة لمبدأ التوزيع الجغرافي، ومن قاعدة جغرافية أوسع لشغل وظائف أخرى. فملاك موظفي المنظمة يجب أن يعكس على نحو أفضل الطابع الدولي والعالمي للأمم المتحدة.

25 - السيد بوتيجيج (مالطة): تكلم بصفته رئيسا للجنة البرنامج والتنسيق وعرض التقرير عن عمل هذه اللجنة في دورتها الحادية والستين (A/76/16)، فقال إن لجنة البرنامج والتنسيق درست 28 برنامجا من برامج الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 وقدمت توصيات محددة بشأن 18 منها. وفيما يتعلق بالبرامج العشرة المتبقية، توصي لجنة البرنامج والتنسيق بأن تستعرض الجمعية العامة، في دورتها السادسة والسبعين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، الخطط البرنامجية للبرنامج 1، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ والبرنامج 3، نزع السلاح؛ والبرنامج 4، عمليات حفظ السلام؛ والبرنامج 6، الشؤون القانونية؛ والبرنامج 7، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ والبرنامج 14، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والبرنامج 20،

تعديلات محددة. وأوصت اللجنة الاستشارية بأن تنتظر الجمعية العامة في وضع سقف للتحويلات بين الأبواب في شكل نسبة مئوية من الاعتمادات.

33 - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في مشاريع الميزانية المقبلة قائمة موحدة بالمبادرات الجديدة لتتظر فيها وتوافق عليها. وينبغي أن تحكم المعايير والقواعد إنشاء الهياكل التنظيمية. وبعد إجراء أي تغيير في الهياكل التنظيمية والمبادرات، ينبغي أن تكون هناك فترة استقرار لتيسير تنفيذها. وذكر أن اللجنة الاستشارية تعرب عن أملها في أن تتضمن عروض الميزانية البرنامجية المقبلة مخططات تنظيمية شاملة وموحدة وسهلة الاستعمال، لفرادى أقسام الميزانية والأمانة العامة برمتها.

34 - واستطرد قائلاً إن اللجنة الاستشارية تكرر التأكيد على الأهمية القصوى للمساواة بين اللغات الرسمية. وينبغي تعزيز الجهود المبذولة لضمان المساواة والمعاملة الملائمة لجميع اللغات الست، بما في ذلك على المنصات الافتراضية. وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقترح تدابير ملموسة لتحسين تعدد اللغات في مشروع ميزانيته البرنامجية المقبل.

35 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في مشاريع الميزانيات العادية المقبلة جداول مقارنة تحدد فيها، حسب فئة النفقات، وحسب الباب وحسب مصدر التمويل، الاعتمادات والنفقات لفترة الميزانية السابقة؛ والاعتمادات وآخر النفقات المتاحة لفترة الحالية؛ والمقترح المتعلق بالفترة المقبلة، إلى جانب تحليلات تفصيلية للفرق. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضاً بأن تنتظر الجمعية في تحديد صندوق الطوارئ لعام 2023 عند مستوى 0,75 في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام 2022.

36 - وواصل كلامه فقال إن ملاك الموظفين المقترح يبلغ مجموعه 10 069 وظيفة (10 005 وظائف في إطار أبواب النفقات و 64 وظيفة في إطار الباب 3 من الإيرادات) لعام 2022، مما يعكس زيادة صافية قدرها 45 وظيفة مقارنة بعام 2021. وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين إنشاء 34 وظيفة، وتحويل 37 وظيفة وإلغاء 26 وظيفة. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة تماماً بأن ثمة مبرراً للفرق في معدلات الشواغر الفعلية في فرادى أبواب الميزانية البرنامجية، ويساورها القلق إزاء الفرق في جهود الاستقدام في فرادى الأبواب. وينبغي تقديم إيضاحات مفصلة إلى الجمعية العامة، إلى

بأن تقر الجمعية العامة التوصيات الأربع الواردة فيه وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل تنفيذها في الوقت المناسب وعلى نحو كامل.

30 - السيد بشار بونغ (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض التقرير الأول للجنة الاستشارية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 (A/76/7)، فقال إن الأمين العام اقترح ميزانية لعام 2022 قدرها 3 119,7 مليون دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، ويشمل ذلك مبلغاً قدره 730,7 مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره 88,4 مليون دولار، أو 2,8 في المائة، مقارنة باعتماد عام 2021. ومن شأن العناصر الإضافية، مثل الاحتياجات اللازمة لمشاريع التشييد الجارية، التي سينظر فيها في وقت لاحق من الدورة، أن تؤثر في المستوى العام للموارد المطلوبة لعام 2022.

31 - وتابع قائلاً إن اللجنة الاستشارية تنثي على الجهود التي يبذلها الأمين العام للتكيف مع الجائحة وتقديم الدعم للدول الأعضاء. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مقترح الميزانية يستند إلى افتراض أن أنشطة الأمانة العامة لن تكون مقيدة بعد الآن بسبب الجائحة في عام 2022. وألمح إلى أن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة، وترى أن من المرجح أن يستمر أثر جائحة كوفيد-19 على بعض الأنشطة. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيضات في إطار بعض أوجه الإنفاق، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوازم والمواد، والأثاث والمعدات، وكذلك في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، وباب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مقترح الميزانية يستند أيضاً إلى افتراض أن التحديات التي تطرحها حالة السيولة لن تتكرر في عام 2022، وهي تأمل في تقديم معلومات محدّثة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة.

32 - واسترسل قائلاً إن الأمين العام وصف، في تقريره الذي طلب فيه موافقة اللجنة الاستشارية على تحويل الاعتمادات بين أبواب الميزانية فيما يتعلق بأداء الميزانية لعام 2020، زيادة في الإنفاق في تسعة أبواب؛ أما تحويل الاعتمادات فقد تم اللجوء إليه لسد الثغرة التي أوجدتها هذه الزيادة في الإنفاق مقارنة بالمبلغ المعتمد في الميزانية. وأردف قائلاً إن اللجنة الاستشارية أشارت في تقريرها ذي الصلة إلى النزوع إلى زيادة التحويلات بين الأبواب في السنوات الأخيرة، بسبب حالة السيولة والجائحة، وخلصت إلى أنه ينبغي للأمين العام أن يقدم تقديراً منقحاً عندما تتجاوز النفقات الإضافية إلى حد كبير الاعتمادات التي وافقت عليها الجمعية العامة، ولا سيما عندما تجري الجمعية

2021. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل معلومات مفصلة عن استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتضمن مشروع الميزانية البرنامجية المقبل أيضا معلومات مستكملة عن تنسيق أنشطة استرداد التكاليف داخل الأمانة العامة.

40 - الرئيس: وجّه الانتباه إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنونين "تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجات التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات" (A/76/69)، و "مراجعة لأنشطة وأداء ونتائج الدعم بالموظفين المقدم إلى نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان من جانب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" (A/76/197)؛ وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة المعنون "الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022" (A/76/81)؛ وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنونين "أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية" (A/75/730)، و "تطبيقات سلاسل الكتل في منظومة الأمم المتحدة: نحو حالة من التأهب" (A/76/325)؛ وتعليقات الأمين العام ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على هذين التقريرين (A/75/730/Add.1 و A/76/325/Add.1). ووجّه الانتباه أيضا إلى البيانات التمهيدية ذات الصلة التي أدلى بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، والتي ستتاح على موقع اللجنة الخامسة الشبكي عقب الاجتماع الحالي.

41 - السيد ديالو (غينيا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن اللجنة تشهد، مرة أخرى، حالة من حالات عدم الامتثال للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم. وأشار إلى أن المجموعة تشعر بالقلق لأن الأمانة العامة أعدت الميزانية البرنامجية لتحللها اللجنة الاستشارية ولتعرض على اللجنة الخامسة لكن دون الاستناد إلى خطة برنامجية متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، على النحو المنصوص عليه في الأنظمة والقواعد.

42 - ومع دخول المنظمة السنة الأخيرة من الفترة التجريبية للميزانية البرنامجية السنوية واقتراب موعد اتخاذ الدول الأعضاء قرارا بشأن كيفية عرض الميزانيات المقبلة، ذكر أن المجموعة تود أن تؤكد أهمية الحفاظ على تخطيط البرامج باعتباره حجر الزاوية في عملية الميزانية

جانب معلومات عن عمليات الاستقدام، بما في ذلك متوسط الجدول الزمني بدءا من تاريخ إنشاء الوظيفة أو شغورها إلى تاريخ الالتحاق بها، وكيفية توافق ذلك مع معدلات الشغور. وأفاد بأن اللجنة الاستشارية تأمل أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة معلومات مستكملة مفصلة عن الوظائف الشاغرة، التي يوجد منها 190 وظيفة في 30 حزيران/يونيه 2021. وقد تم شغل بعض الوظائف الشاغرة عن طريق منح بدل الوظائف الخاص، بما في ذلك لفترات تزيد على سنة واحدة. وينبغي للأمانة العامة أن تجري تقييما للشواغر الطويلة الأمد، واستخدام بدل الوظيفة الخاص، واستخدام الحق في العودة إلى الوظائف ومدته، من أجل تحسين إدارة الشواغر، بسبل منها إمكانية تصحيح السياسات في هذا المجال.

37 - وفيما يتصل بتجديد شباب الأمانة العامة، ذكر أن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها إزاء تخفيض عدد الوظائف من رتب المبتدئين وزيادة عدد الوظائف من الرتب العليا، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اتخاذ تدابير لزيادة عدد الوظائف من رتب المبتدئين وخفض عدد الوظائف من الرتب العليا في جميع الأبواب. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يعزز جهوده لتحسين التمثيل الجغرافي في جميع الإدارات، بما في ذلك من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا. فلنن أحرزت أوجه تقدم في مجال التكافؤ بين الجنسين في الأمانة العامة برمتها، سواء على الصعيد الكلي أم في رتبتي وكيل الأمين العام والأمين العام المساعد، تلاحظ زيادة تمثيل المرأة في الرتب ف-1 وف-2 وخ ع-6، وخ ع-7. وينبغي بذل المزيد من الجهود لتعيين موظفات في وظائف فنية رفيعة المستوى.

38 - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها إزاء نقص المعلومات عن الموارد المقترحة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2022، وبيانات النفقات للفترة 2018-2019 ولعام 2021، والاستثمارات التي تم القيام بها للتكيف مع أساليب العمل الجديدة التي اعتُمدت نتيجة للجائحة. وتوصي اللجنة الاستشارية بتخفيض قدره مليون دولار للمبلغ المقترح للموارد المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخفيضات بنسبة 10 في المائة لمجموع الموارد المقترحة في إطار اللوازم والمواد وفي إطار الأثاث والمعدات.

39 - واختتم بالقول إن مجموع تقديرات الموارد الخارجة عن الميزانية لعام 2022 بلغ ما مقداره 12,8 بليون دولار، أي ما يمثل انخفاضا صافيا مقداره 17,9 مليون دولار مقارنة بالتقديرات لعام

أخرى عملية التوصل إلى توافق الآراء بشأن هذه المسألة. ومن المحير أن بعض الدول الأعضاء تشعر بأن الفقرة 9 غير واضحة أو أنها تترك مجالاً للتفسير. فالولاية واضحة: إذا لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من تقديم استنتاجات وتوصيات بشأن برنامج معين، فإن الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية ستنتظر في البرنامج من أجل تقديم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة في أقرب فرصة ممكنة. ولا يقوض ذلك بأي حال من الأحوال الدور المحوري الذي تؤديه لجنة البرنامج والتنسيق التي تلتزم المجموعة بدعم عملها وتعزيزه.

46 - واسترسل قائلاً إن الجلسات العامة أو اللجنة الرئيسية المعنية في البرامج العشرة يجب أن تنتظر في أقرب وقت ممكن، على أساس تلك الولاية التي تؤيد المبدأ الأساسي القائل بأن كل برنامج ينبغي أن يعكس الأهداف والأنشطة التي اتفقت عليها الدول الأعضاء، من أجل تحقيق نتيجة ناجحة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة. وقال إن المجموعة تعرب عن سرورها لأنه كان من المقرر إجراء مشاورات غير رسمية بشأن الخطة البرنامجية قبل النظر في الأبواب المقابلة من الميزانية. وعلى الرغم من أن المناقشات بشأن الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية وثيقة الصلة، فإنها ليست متماثلة. ولن يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن أبواب الميزانية للبرامج العشرة التي لا تتناولها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق من دون الاتفاق مسبقاً على البرامج ذاتها.

47 - وتابع كلامه قائلاً إن الميزانية البرنامجية التي توفر قاعدة الموارد التي تتيح للمنظمة أن تضطلع بدورها وتنفذ ولاياتها، ليست مجرد أداة مالية ومحاسبية، إنما هي انعكاس لرؤية الأمين العام الاستراتيجية للوفاء بالأولويات والولايات التي تتفق عليها الدول الأعضاء. ولذلك فإن المجموعة ملتزمة بضمان وضع الميزانية في صيغتها النهائية في الوقت المناسب. وينبغي أن تتقيد الأمانة العامة وجميع الدول الأعضاء تقيداً صارماً بقرارات الجمعية العامة. وينبغي عدم إدخال أي تغييرات على المنهجية والإجراءات والممارسات المتبعة في الميزانية، أو في النظام المالي، دون استعراض مسبق من الجمعية العامة وموافقة الجمعية على هذه التغييرات.

48 - فللعام الثالث على التوالي، كان هناك عدم التزام بالإجراءات والممارسات الرئيسية المقررة في مجال الميزانية، ولا سيما الطابع التسلسلي للاستعراض الذي تجرّبه لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية. وبما أن الاحتياجات المقترحة من الموارد تستند إلى خطة برنامجية لم توافق عليها الجمعية العامة بعد، فهناك تقييد للصلة بين المقترحات المتعلقة بالموارد وأنشطة المنظمة الصادر بها تكليف. ولئن

البرنامجية. فلكي تتجسد الولايات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في برامج قابلة للتنفيذ، يجب تخصيص وقت كاف لتمكين الموظفين ومديري البرامج من إعداد الإطار الاستراتيجي المقترح وإتاحة القيام بعملية الاستعراض والاعتماد الحكومية الدولية بصورة سليمة. ويجب ألا يكون مديرو البرامج والمنظمة ككل في دورة إعداد الميزانية البرنامجية بصورة مستمرة. وأردف قائلاً إن المجموعة تتطلع إلى مداوات اللجنة بشأن التسلسل المناسب لصياغة الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية واستعراضهما واعتمادهما، وتعرب عن أملها في أن يرى سائر أعضاء اللجنة الفوائد المتأتية من كفالة وضع الميزانية البرنامجية على أساس خطة برنامجية متينة قائمة على توافق الآراء.

43 - واسترسل قائلاً إن المجموعة تعيد تأكيد دعمها للجنة البرنامج والتنسيق باعتبارها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لشؤون التخطيط والبرمجة والتقييم والتنسيق. وفي حين كان بوسع بعض الخبراء الوطنيين المشاركة في الدورة الحادية والستين للجنة البرنامج والتنسيق، فإن المجموعة تأمل في أن يتسنى حضور الدورات المقبلة بالكامل وتزويدها بخدمات الترجمة الشفوية، حتى يتسنى للجنة البرنامج والتنسيق أن تقدم توجيهات أفضل بشأن تفسير الولايات التشريعية ووضع إجراءات التقييم لتحسين تصميم البرامج وتجنب تداخل الأعمال وتكرارها.

44 - وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية وبتقرير لجنة البرنامج والتنسيق، قال إن المجموعة تعرب عن تقديرها بشأن التحسينات التي أدخلتها الأمانة العامة على شكل البرامج والبرامج الفرعية في ضوء قرار الجمعية العامة 251/74، على الرغم من أنها لاحظت أن المصطلحات التي اعتمدت في إطار حكومي دولي لم تستخدم على نحو متسق. وأضاف أن المجموعة تشعر بخيبة أمل لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التوصيات الشاملة فيما يتعلق بشكل البرامج، وهي تعتقد بأن هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه، ولا سيما مع اقتراب نهاية الفترة التجريبية للبرمجة والميزنة السنويتين.

45 - وتابع قائلاً إن لجنة البرنامج والتنسيق لئن قدمت توصيات بشأن معظم الخطة البرنامجية، وكذلك بشأن نتائج عدد من التقارير التي تركز على منظومة الأمم المتحدة وعدد من التقارير الواردة من هيئات الرقابة، فإنها لم تقدم توصيات بشأن 10 برامج، بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء. وخلال دورة لجنة البرنامج والتنسيق، أوصى العديد من أعضاء المجموعة بأن تنتظر اللجان الرئيسية المعنية في تلك البرامج، وفقاً للفقرة 9 من القرار 243/75، ولكن أعيقت مرة

مديري البرامج تنفيذ خطة الأمين العام للإصلاح مع الوفاء في الوقت نفسه بالولايات الجديدة والقديمة بسرعة ووفقاً للأنظمة والقواعد ذات الصلة. والواقع أن دورة الميزانية السنوية أوسبت المنظمة المرونة التي تشتت الحاجة إليها خلال هذه الجائحة. وأصاف أن الاتحاد الأوروبي يشيد بالجهود التي يبذلها الأمين العام لجعل الميزانية تتسم بفعالية وكفاءة وشفافية أكبر وتتجه نحو تحقيق النتائج وتركز على الأشخاص الذين تخدمهم المنظمة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي دعوة الأمين العام إلى التمويل المستدام، كما ورد في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"، وهو ملتزم بتزويد المنظمة بالموارد اللازمة للوفاء بولاياتها.

53 - وأردف قائلاً إن عملية التخطيط والميزنة ينبغي أن توفر مرونة كافية للأمين العام لوضع الاستراتيجيات واتباع الإدارة القائمة على النتائج. غير أنه لا يمكن توقع تحقيق هذه النتائج إلا إذا توفرت للمنظمة السيولة الكافية. فالحالة المالية الراهنة تضر بأداء المنظمة وتعيق إنجاز الولايات. والحلول المؤقتة التي اعتمدت حتى الآن لم يترتب عليها سوى التخفيف من حدة آثار أزمة السيولة. وتابع قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد جهود الأمين العام لجعل عملية الميزنة أكثر شفافية وكفاءة، ويدعو إلى إيجاد حلول ابتكارية ومستدامة للأزمة، ويحث جميع الدول الأعضاء على دفع مساهماتها بالكامل وفي الوقت المحدد وبدون شروط، بغية تجنب جعل عملية الميزنة المفرطة في الجمود عملية أكثر مرونة.

54 - واستطرد قائلاً إن بعض الدول الأعضاء تعرب عن رغبتها في إعادة تفعيل مناقشات لجنة البرنامج والتنسيق في اللجان الرئيسية. وعلى الرغم من أن اتخاذ القرارات يعود إلى اللجان الرئيسية، فإن مثل هذه الخطوة يجب ألا تقوض الدور الرئيسي الذي تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق أو تؤثر في صنع القرار القائم على توافق الآراء أو تتعدى على المسؤولية الرئيسية للجنة الخامسة عن التخطيط. وينبغي ألا تحول المناقشات في اللجان الرئيسية دون أن تنظر اللجنة الخامسة بالتوازي في بنود جدول الأعمال ذات الصلة. ويجب إطلاع اللجنة الخامسة على نتائج أي مناقشات من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن لتجنب تعريض اعتماد الميزانية للخطر في موعده.

55 - واسترسل قائلاً إن الاتحاد الأوروبي سيسعى إلى كفالة أن تمكن قرارات اللجنة بشأن مقترحات الميزانية المقدمة من الأمين العام المنظمة من التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، وتعزيز التنمية الخضراء والشاملة للجميع. وسيولي الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً لتمويل الولايات المتعلقة بحقوق الإنسان،

تعترف المجموعة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين عرض الميزانية البرنامجية، فإن هناك مجالاً لمزيد من التحسين فيما يتعلق بعرض المنجزات المستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استخدام المصطلحات التقنية، ولا سيما عند تبرير الموارد المقترحة، وينبغي إدراج مخططات شاملة لفرادى أبواب الميزانية والأمانة العامة برمتها لتيسير فهم الموارد المقترحة.

49 - وتابع قائلاً إن المجموعة تلاحظ، لدى دراسة الميزانية البرنامجية المقترحة، وجود تقلبات في معدلات الشغور الفعلية بين أبواب الميزانية. وهي تعرب عن قلقها إزاء التقلبات في جهود التوظيف والقيود المفروضة على التوظيف بسبب حالة السيولة في المنظمة. فينبغي شغل الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل.

50 - ومع حلول الموعد المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في غضون أقل من عقد من الزمن، قال إن المجموعة يساورها القلق لأن الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن تخفيضات في الموارد المخصصة للهيئات التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من ركيزة التنمية، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، واللجان الإقليمية. وستسعى المجموعة إلى الحصول على تفسيرات تفصيلية للتخفيضات المقترحة خلال المشاورات غير الرسمية.

51 - وأنهى كلامه قائلاً إن استمرار الاعتماد على التبرعات أمر يثير القلق. والمجموعة ترفض بشدة أي تلاعب في تنفيذ ولايات المنظمة عن طريق الانحراف بالأولويات نحو المجالات التي تتلقى قدراً أكبر من التمويل الطوعي، وتكرر تأكيد موقفها الثابت بشأن ضرورة توفير الموارد الكافية للوفاء بتلك الولايات. فالموارد الخارجة عن الميزانية يجب أن تُستخدم وفقاً لسياسات المنظمة وأهدافها وأنشطتها، وجميع الوظائف الممولة من هذه الموارد يجب أن تُدار بنفس الصرامة التي تدار بها الوظائف الممولة من الميزانية العادية.

52 - السيد فون شويرين (ممثل الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ وتضاف إليها أندورا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وموناكو، فقال إن الإصلاحات ستساعد الأمم المتحدة على التصدي للتحديات العالمية غير المسبوقة بطريقة مرنة ولكن متكاملة، وذلك على الرغم من أنه يصعب على

بالنظر إلى الإصلاح الجاري في هيكل السلام والأمن. وختمت كلامها بالقول إن الرابطة تتطلع إلى إجراء مزيد من المداولات بشأن هذه المسألة أثناء نظر اللجنة في موضوع البعثات السياسية الخاصة في وقت لاحق من الدورة.

59 - السيد فيفيلد (أستراليا): تكلم أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقال إن الوفود الثلاثة ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لجعل ميزانيته السنوية الثالثة أكثر توجهها نحو تحقيق النتائج. وهي تعرب عن سرورها لأن الميزانية المقترحة تتضمن دعما كبيرا لحقوق الإنسان، والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومهام الرقابة التي تقوم بها الأمم المتحدة، لضمان أن تظل المنظمة خاضعة للمساءلة متسمة بالشفافية وفي مستوى المهمة المنوطة بها. وذكر أن هذه الوفود ستنتظر بعناية في المقترحات الرامية إلى زيادة تمويل الميزانية العادية لبعض الكيانات الممولة أساسا من التبرعات. ففي حين يعتبر توفير الموارد الكافية والمستدامة أمرا أساسيا لإنجاز الولايات، فليس من الممكن تمويل كل شيء من الميزانية العادية، بل ينبغي التشجيع على استحداث آليات تمويل ابتكارية.

60 - وأردف قائلا إن الوفود الثلاثة ملتزمة، مع أن جميع الدول الأعضاء تواجه قيودا مالية متزايدة نتيجة للجائحة، بتحديد الوفورات في مجالات معينة من الميزانية للتعويض عن الزيادات في مجالات أخرى. وهي تعرب عن تقديرها للانضباط المالي الذي أظهره الأمين العام في الحفاظ على الحد الأدنى للميزانية على غرار ما كان عليه في عام 2021. فالدروس المستفادة من الجائحة أدت إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة، بما في ذلك عقد المزيد من الاجتماعات والدورات التدريبية الافتراضية، مما قلل من الحاجة إلى السفر وأتاح المشاركة على نطاق أوسع.

61 - وأضاف قائلا إن الوفود الثلاثة تعرب عن قلقها لعدم وجود توافق في الآراء بشأن 10 من البرامج في الخطة البرنامجية، وستصغي باهتمام إلى آراء الدول الأعضاء الأخرى بشأن كيفية ضمان قدرة لجنة البرنامج والتنسيق على إنجاز الأعمال التي أنيطت بها. وإذا كانت اللجان الرئيسية المعنية قد قامت بالنظر في تلك البرامج العشرة، فعليها أن تفعل ذلك في وقت مبكر وأن تقدم أي استنتاجات وتوصيات إلى اللجنة الخامسة في الوقت المناسب. وإلا فإن اعتماد الميزانية البرنامجية لعام 2022 قد يتأخر، مما يمثل سابقة غير مرغوب فيها يمكن أن تقوض دور لجنة البرنامج والتنسيق وقيمتها.

62 - وواصل كلامه قائلا إن الأمين العام يستحق التهنة على فعالية إصلاحاته في مجالات الإدارة والتنمية والسلام والأمن التي

وحقوق النساء والفتيات، والمساعدة الإنسانية، التي برزت أهميتها الأساسية أثناء الجائحة. وختتم بالقول إن الاتحاد الأوروبي يساوره القلق لأن الأمم المتحدة لا تنفذ تلك الولايات تنفيذا كاملا، وهو مصمم على حماية البرامج المعنية وتحسينها.

56 - السيدة تشوا (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن التوترات الجغرافية السياسية والجائحة قد فاقمتا التحديات العالمية القائمة. والرابطة تؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تزويد الأمم المتحدة بما تحتاجه لمواجهة تلك التحديات. ولكي تكون المنظمة فعالة ومستجيبة، فإنها تحتاج إلى إجراء واقعي وموجه نحو تحقيق النتائج في الميزنة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تمول ولاياتها تمويلًا كافيًا. ولا يمكن للدول الأعضاء أن تتوقع أن تفعل الأمم المتحدة المزيد بينما تعطيتها القليل. وتابعت قائلة إن التخفيضات التعسفية في الميزانية المقترحة والامتناع المتعمد عن دفع المساهمات يقوضان الأمم المتحدة؛ وللأسف، فإن هذه الممارسات كانت حقيقة واقعة لسنوات. وإذا تركت هذه القيود المصطنعة دون رادع، فإنها ستؤدي بالأمم المتحدة إلى الفشل. وأشارت إلى أن الأمين العام أعلن التزامه بتحقيق نتائج على أرض الواقع، فيجب على الدول الأعضاء أن تدعم جهوده عن طريق أقوالها وأفعالها. وفي الوقت نفسه، فإن استخدام الموارد بطريقة فعالة ومسؤولة والتقييد بالشفافية والمساءلة الكاملتين أمام الدول الأعضاء أمران أساسيان لتحقيق هذه الغاية.

57 - وأردفت قائلة إن الأمين العام على الرغم من أنه أدخل تحسينات على طريقة عرض الميزانية البرنامجية بما يتمشى مع التوجهات الصادرة عن الجمعية العامة، فهناك مجال لإدخال المزيد من التحسينات. ورابطة أمم جنوب شرق آسيا تلاحظ تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن عرض المنجزات المستهدفة والتبريرات المتعلقة بالموارد المقترحة. وتتطلع الرابطة إلى الاطلاع على مجموعة من لوحات المتابعة وقدرات طرائق التحليل المنطقي التي تعكف الأمانة العامة على وضعها حاليا، مما سيعزز الشفافية بشأن مسائل من قبيل التمثيل الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين.

58 - ومضت السيدة تشوا تقول إن التقديرات الأولية لتمويل البعثات السياسية الخاصة تبلغ أكثر من 730 مليون دولار، وهو مبلغ يفوق بنسبة 23 في المائة المبلغ المدرج في الميزانية المقترحة لعام 2022. وقد حان الوقت لكي تجري الجمعية العامة مناقشة جادة بشأن ترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ومقارنة تلك الترتيبات بالترتيبات المتعلقة بالأولويات الإنمائية الأخرى. وهذا الاستعراض يكتسي أهمية

66 - وأردف قائلاً إن المملكة المتحدة لئن تؤيد دعوة الأمين العام إلى تمويل الأمم المتحدة بطريقة أكثر قابلية للتنبؤ به ومستدامة، فإن مجرد تحويل المزيد من الأنشطة إلى الميزانية العادية ليس هو الحل، بالنظر إلى الضغط الحالي على الميزانيات الوطنية بسبب الجائحة والنقص المنهجي في الميزانية الذي واجهته المنظمة على مدى عقود. وأكد أن على جميع الدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد. وينبغي أن يركز عمل الأمم المتحدة على المجالات التي تمس الحاجة إليها. ويجب أن يسمح للمنظمة بتحديد أولويات مواردها واستخدامها بمزيد من المرونة. وأفاد بأن المملكة المتحدة تؤيد إصلاحات الأمين العام، بما في ذلك التحول إلى ميزانية سنوية. وختم بالقول إن الأمين العام ينبغي أن يقدم، خلال استعراض التغييرات في دورة الميزانية، الذي سيجري في عام 2022، حججاً قوية قائمة على الأدلة لجعل الميزانية السنوية دائمة وأن يقدم أي مقترحات ضرورية لزيادة تحسين عملية الميزنة.

67 - السيد أجيما (غانا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فقال إن الجائحة كانت لها عواقب وخيمة على اقتصادات البلدان النامية. والتصدي للجائحة وجهود الإنعاش في العديد من البلدان الأفريقية كانت متباينة، بسبب عدم التضامن وعدم المساواة في الحصول على اللقاحات. وأضاف قائلاً إن الأمين العام، عندما حدد أولوياته لعام 2021، قال إن الاختبار الأخلاقي الكبير لهذا العام هو إتاحة اللقاحات وبأسعار معقولة للجميع، والتعامل معها باعتبارها من الصالح العام العالمي. وحث الأمين العام على تعزيز دعم المنظمة للبلدان الضعيفة، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني.

68 - واستطرد قائلاً إنه يجب تزويد الأمم المتحدة بالموارد اللازمة للوفاء بالولايات التي حددتها الجمعية العامة، ولا سيما في وقت يُهاب فيه بالمنظمة أن تقوم بالمزيد من الأعمال. وخلال مداوات اللجنة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة، ستبذل المجموعة قصارى جهدها لضمان الموافقة على توفير الموارد الكافية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وإدارة البناء والممتلكات. وتابع قائلاً إن المجموعة تود أيضاً أن يجري اعتماد الموارد البشرية والمالية الكافية لمكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته بفعالية، وأن يكون أداة استراتيجية لتنمية أفريقيا في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة

مكننت الأمم المتحدة من التكيف والتصدي لهذه الجائحة. فبالإضافة إلى تمكين المنظمة من أن تكون أكثر استجابة للاحتياجات الناشئة، فإن دورة الميزانية السنوية حسنت التعاون مع مديري البرامج وعززت المساءلة والنتائج.

63 - وأضاف قائلاً إن مشاكل السيولة التي تواجهها المنظمة، بسبب تأخر بعض الدول الأعضاء في سداد الأنصبة المقررة أو عدم سدادها، لا تزال تمثل أكبر تحد أمام تنفيذ الولايات. وقد أعاق تجميد التوظيف وتأخر المشتريات من جانب الأمانة العامة تنفيذ الولايات، وأدى إلى إعادة الأمم المتحدة للأرصدة غير المنفقة إلى الدول الأعضاء، وذلك ليس بسبب عدم الحاجة إلى الأموال بل لأنها وردت متأخرة جداً. وأنهى كلامه قائلاً إن سجل البلدان الثلاثة الذي يشهد منذ فترة طويلة على دفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط يدل على التزامها إزاء الأمم المتحدة. ويجب أن تتوفر للمنظمة الموارد اللازمة لتنفيذ الولايات التي حددتها الدول الأعضاء. وينبغي أن يُوجه الإنفاق بحسب الميزانيات التي تتفاوض عليها الدول الأعضاء بدلا من النقدية المتاحة.

64 - السيد كاريوكي (المملكة المتحدة): قال إنه يقع على عاتق الدول الأعضاء واجب تجاه المنظمة والشعوب التي تخدمها وهو كفالة حصولها على المستوى المناسب من الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها. وأضاف أن المملكة المتحدة سوف تقيم مقترحات الميزانية لكفالة استخدام الموارد في البرامج بكفاءة وفعالية، والاستفادة من الابتكار والبيانات لتحسين الأداء وتنفيذ الولايات. ويجب على الأمم المتحدة أن تبين كيفية استخدامها لأموال دافعي الضرائب من أجل تحقيق نتائج ملموسة وإحداث فرق حقيقي، وسياسات وفد بلده المنظمة عن ذلك.

65 - وذكر أن الإصلاحات التي نفذها الأمين العام ساعدت المنظمة على التصدي للجائحة. وأشار إلى أن وفد بلده يتطلع إلى الاطلاع على كيفية استفادة الأمانة العامة من الدروس التي استخلصتها من الطرق الجديدة للعمل من أجل وضع ميزانية عام 2022، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة. فيجب على الأمم المتحدة أن تواصل عملية التحديث. وتابع قائلاً إن وفد بلده يرحب بالجهود التي تبذلها المنظمة لإعادة البناء على نحو أفضل، بسبل منها تحديد طرق أكثر فعالية من حيث التكلفة لتنفيذ الولايات، ويشجعها على المضي قدماً حتى يكون لكل دولار ينفق أكبر الأثر على أرض الواقع.

الاتحاد الأفريقي لعام 2063. واسترسل قائلاً إن المجموعة يساورها القلق إزاء انخفاض حصة الميزانية العامة المخصصة لحساب التنمية، التي تعلق عليها أهمية كبيرة، وتشجع الأمين العام على تحويل الوفورات الناتجة عن تدابير الكفاءة إلى الحساب، وفقاً لقرار الجمعية العامة 12/52 بـ.

69 - وواصل كلامه قائلاً إن من المؤسف أن اللجنة لم تزود حتى الآن البعثات السياسية الخاصة بما يكفي من الموارد المالية والبشرية. فالبعثات السياسية الخاصة هي أكثر الأدوات فعالية في الحفاظ على السلام الدولي، وهي تقوم بدور آليات للإنذار المبكر في حالات النزاع. ومن شأن تخصيص الموارد الكافية لهذه البعثات أن يقلل من الحاجة إلى تمويل عمليات حفظ السلام، وأن يساعد في نهاية المطاف على إنقاذ الأرواح ومنع نشوب النزاعات.

70 - وأردف قائلاً إن المجموعة تكرر تأكيد دعمها للجنة البرنامج والتنسيق بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لشؤون التخطيط والبرمجة والتقييم والتنسيق. وهي إذ تشدد على الدور الأساسي للجنة البرنامج والتنسيق وتندد بتسييس عملها، فإنها تلاحظ بقلق الزيادة في عدد البرامج التي لم يتسن للجنة البرنامج والتنسيق تقديم توصيات بشأنها بسبب عدم وجود توافق في الآراء. وأشار إلى أن تنفيذ الفقرة 9 من القرار 243/75 هو أمر حيوي لضمان اختتام مفاوضات الميزانية البرنامجية على نحو فعال ويتسم بالكفاءة. وينبغي أن تستعرض الجلسة العامة أو اللجان الرئيسية المعنية بالبرامج التي لا تغطيها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في أقرب وقت ممكن لتمكين اللجنة الخامسة من الموافقة على الميزانية في الوقت المناسب.

71 - واختتم كلامه قائلاً إنه يجب عقد المزيد من الجلسات الحضورية، ولا سيما من أجل إجراء مناقشات بشأن الميزانية. فقد أعيقت مشاركة المجموعة في أعمال اللجنة بشدة بسبب استخدام منصات افتراضية من دون خدمات الترجمة الشفوية، مما استبعد عددا كبيرا من الدول الأعضاء في المجموعة. ويجب أن تستخدم اللجنة كل فرصة ممكنة في برنامج العمل لعقد اجتماعات حضورية، ولا سيما من أجل عرض بنود جدول الأعمال، وجلسات الأسئلة والأجوبة، والمناقشات بشأن مشاريع القرارات.

72 - السيد إيشيكان (اليابان): قال إن وفد بلده يؤيد بقوة الاتجاه العام لمبادرات الأمين العام للإصلاح. وتمثل الدورة الحالية، المعقودة بعد مرور حوالي ثلاث سنوات على بدء عملية الإصلاح وقبل

73 - وأضاف أن ما يسمى "الإضافات" يقوض شفافية الميزانية وإمكانية التنبؤ بها وإنه ينبغي التقليل من استخدامها إلى أدنى حد. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى مناقشة الكيفية التي يمكن بها تحسين منهجية الميزانية، بما يشمل مسألة الإضافات، قبل استعراض التغييرات في دورة الميزنة في عام 2022. ويتزايد مستوى الميزانية البرنامجية باستمرار، حيث يتوقع لمجموع الميزانية المقترحة لعام 2022، بما في ذلك الإضافات، أن يتجاوز الميزانية المعتمدة لعام 2021 بنحو 100 مليون دولار. وبالنظر إلى أثر الجائحة على الأوضاع الاقتصادية للدول الأعضاء، فإن المساءلة أمام السلطات المالية الوطنية ودفعي الضرائب تكتسي أهمية حيوية أكبر من أي وقت مضى. وذكر أن وفد بلده سيقيم بعناية الميزانية المقترحة، استناداً إلى الأدلة التقنية والانضباط في الميزانية، لتحديد المستوى الكافي من الموارد لتنفيذ ولايات المنظمة.

74 - واستطرد بقوله إن وفد بلده سيولي اهتماماً خاصاً للموارد المتصلة بالوظائف، وسيجري استعراضاً شاملاً للوظائف، ولا سيما الوظائف الشاغرة منذ أمد طويل. وفي حين أن بعض الإدارات حسّنت هياكل ملاك الموظفين الخاصة بها، فقد اشتملت الميزانية المقترحة لعام 2022 على 48 وظيفة إضافية. ولا يبدو دائماً أن استراتيجية تجديد شباب المنظمة تُؤخذ في الحسبان.

75 - واختتم قائلاً إنه بغض النظر عما إذا كانت اللجان الرئيسية الأخرى ستقرر أن تنظر في البرامج التي لا تغطيها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق أو ستقرر ألا تنظر فيها، ينبغي للجنة الخامسة أن تشرع فوراً في إجراء مناقشات بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة، بالنظر إلى مسؤوليتها عن اعتماد الخطة والميزانية البرنامجيتين في الوقت المناسب.

76 - السيد كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده سيستعرض بدقة الميزانية البرنامجية المقترحة للتأكد من أنها تمكن المنظمة من تنفيذ ولاياتها بفعالية، واستخدام مواردها بكفاءة أكبر، وقياس أدائها بشكل أفضل، وزيادة الشفافية والمساءلة أمام الدول

التي لا تغطيها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، وضمان اعتماد الميزانية البرنامجية لعام 2022 بطريقة سريعة. وأعرب عن استعداد وفد بلده لبدء مناقشة البرامج الـ 18 التي قدمت لجنة البرنامج والتنسيق توصيات بشأنها، على أمل أن تعرض البرامج العشرة المتبقية على اللجنة الخامسة في أقرب وقت ممكن، وذلك بالنظر إلى اتساع نطاق القضايا المعروضة على اللجنة الخامسة وتعقيدها. واختتم قائلاً إن الدورة الحالية هي الوقت المناسب للتوصل إلى حل طويل الأجل فيما يتعلق بالعمل الأساسي للجنة البرنامج والتنسيق بالنظر إلى استعراض دورة الميزنة السنوية المقرر إجراؤه في عام 2022.

80 - السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو): قال إن ترينيداد وتوباغو، مثلها مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، تواجه دومة من الأزمات بسبب هذه الجائحة التي تقوض قدرة البلد على أن تتفد بشكل كامل إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وخطة عام 2030. وتمثل الميزانية البرنامجية المقترحة بياناً نوياً ذا حجية يحدد الإجراءات التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تستجيب بفعالية لتلك الأزمات ولاحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها والتحديات التي تواجهها. وينبغي للمكتب أن يكفل تخصيص وقت كاف للنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة.

81 - وأضاف أن وفد بلده يرحب بتخصيص موارد إضافية لمكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحسين دعم الولايات الموسعة المنبثقة من مسار ساموا. ويجب أن يكون تخصيص الموارد للوحدات المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية في داخل مكتب الممثلة السامية وفي داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أمراً يمكن التنبؤ به والتعويل عليه؛ فالاعتماد المفرط على التبرعات يمثل تحدياً حقيقياً أمام التنفيذ الفعال لولاياتها.

82 - وأثنى على عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما المكتب دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، الذي يوجد في بورت أوف سبين. وأوضح أن ترينيداد وتوباغو تعتمد بشدة على اللجان الإقليمية في الدور القيادي الذي تؤديه هذه اللجان على صعيد السياسات وفي البحوث الفنية التي تضطلع بها. وينبغي الاستمرار في تزويد اللجان الإقليمية بالموارد الكافية من الميزانية العادية لضمان قدرتها على توفير استجابة مصممة خصيصاً للاحتياجات المحددة لمن تعمل من أجلهم.

الأعضاء والأشخاص الذين تعمل من أجلهم. وأعرب عن تأييد الولايات المتحدة لتعزيز الشفافية في الميزنة والتمويل. ورأى أن العرض الحالي للميزانية العادية يقدم صورة غير مكتملة عن التكاليف المأخوذة في الحساب في الميزانية. وأوضح قائلاً إن الميزانية المقترحة لعام 2022 تبلغ 3,1 بلايين دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يبدو أنه يمثل انخفاضاً عن ميزانية عام 2021. غير أن مشاريع التشييد الجارية والإضافات التي يسهل توقعها ستزيد ميزانية عام 2022 إلى 3,3 بلايين دولار قبل إعادة تقدير التكاليف. وينبغي تحسين عرض الميزانية حتى تتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أفضل السبل لتزويد المنظمة بالموارد.

77 - وأعرب عن قلق وفد بلده لأن اللجنة الاستشارية دعت إلى رفع مستوى الوظائف في أمانتها، على الرغم من أن الأمين العام لم يقدم أي مقترح كهذا. وذكر أن توسيع اللجنة الاستشارية تحقق عن طريق التصويت في الجلسة العامة وليس عن طريق اتخاذ قرار بتوافق الآراء في اللجنة الخامسة، وأن الدول الأعضاء وافقت بالفعل على زيادة حجم أمانة اللجنة الاستشارية بنسبة 20 في المائة. وينبغي أن تُستعرض الأسس الموضوعية لإعادة تصنيف الوظائف قبل أن تُقترح إعادة تصنيفها. وفي الوقت نفسه، فالأساس المنطقي الذي استندت إليه اللجنة الاستشارية لرفض وظيفتين إضافيتين لمكتب خدمات الرقابة الداخلية ضعيف. واللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة تؤيد إنشاء هاتين الوظيفتين. وأشار إلى أن الغرض من البرنامج الفرعي 2، التفتيش والتقييم، هو تحسين أهمية عمل المنظمة وكفاءته وفعاليتها وأثره، وأعرب عن تأييد وفد بلده التام لهذا الهدف.

78 - وأردف بقوله إن الولايات المتحدة خصصت، في عام 2021، أكثر من 360 مليون دولار لبرامج مختلفة لدعم الشعب الفلسطيني وإنها كانت أكبر مانح منفرد للأونروا. وقد أهابت الجمعية العامة، في قرارها 272/65، بالأونروا إلى مواصلة عملية الإصلاح الإداري من أجل تعزيز قدرتها على استخدام الموارد بكفاءة وخفض التكاليف التشغيلية والإدارية وإحداث تغييرات تفضي إلى زيادة فعالية تقديم الخدمات إلى المستفيدين. وأعرب عن رغبة وفد بلده، بناء على ذلك، أن يرى المزيد من جهود الإصلاح إلى جانب أي مقترحات لزيادة التمويل المقرر للأونروا.

79 - ومضى يقول إن التخطيط البرنامجي عنصر أساسي في عملية الميزانية. وأعرب عن تطلع وفد بلده إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لإيجاد نهج قائم على توافق الآراء لمعالجة البرامج العشرة

88 - وتطرق إلى لجنة البرنامج والتنسيق، فقال إنه يجب التأكد من اتباع الإجراءات الواجبة، وفقا للفقرة 9 من القرار 243/75. وأوضح أن وفد بلده اتخذ نهجا عمليا إزاء هذه المسألة واقترح مخرجا. وينبغي للدول الأعضاء التي لم تشعر بأنها قادرة على قبول مقترح وفد بلده أن تقدم اقتراحاتها الخاصة للتعامل مع هذه المسألة، بدلاً من أن تلتزم الصمت وتأمل أن تختفي المشكلة. وأعرب عن استعداد وفد بلده لمناقشة أي اقتراحات. غير أنه ذكر أن وفد بلده لن يقبل نهجا مجزأ يؤدي إلى إضعاف لجنة البرنامج والتنسيق مع مرور الوقت. فأشرف الدول الأعضاء على البرامج لا يقل أهمية عن إشرافها على الميزانية البرنامجية. واختتم قائلاً إنه واثق، بالرغم من برنامج العمل الكثيف، من أن الدول الأعضاء ستتمكن من إيجاد حل وسط واعتماد قرارات بتوافق الآراء في الوقت المناسب، مع احترام الاختلافات في المواقف.

89 - السيدة آل ثاني (قطر): قالت إن الأمم المتحدة تؤدي دورا هاما في مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للجائحة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لجهود الأمين العام لزيادة فعالية الأمم المتحدة ومرونتها، وعن ترحيبه بالتقدم المحرز حتى الآن في ركائز الإصلاح الثلاث كلها. وأعربت عن تأييد وفد بلدها للميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، التي تسعى إلى تحسين تنفيذ الولايات والشفافية والمساءلة. وأعربت عن تأييد وفد بلدها بصفة خاصة للمقترحات الواردة في البرنامج 6، الشؤون القانونية، من أجل توفير الموارد المالية اللازمة للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، الأمر الذي سيمكن الآلية من تنفيذ ولايتها على أساس مالي متين وتحسين مصداقيتها. وأعربت أيضا عن ترحيب وفد بلدها بالزيادة المقترحة في تمويل الميزانية العادية للأونروا، التي ستعزز القدرة على التنبؤ المالي وتعالج العجز في التمويل الذي واجهته الوكالة في السنوات السابقة، وبالتالي ستمنّ تنفيذ الولاية. واختتمت قائلة إن قطر، التي تعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة على تشجيع الإنصاف والعدالة وزيادة الرخاء على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها المالية.

90 - السيد فيلاسكيكز كاستيلو (المكسيك): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وهي الميزانية السنوية الثالثة للأمين العام، واقعية وستساعد المنظمة على الوفاء بولاياتها بطريقة مرنة ومتسقة وفعالة. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي يبذلها الأمين

83 - وكرر التأكيد على دعم وفد بلده للشبكة العالمية لمراكز الأمم المتحدة للإعلام، ومن بينها المركز الخاص بمنطقة البحر الكاريبي، الذي يوجد أيضا في بورت أوف سبين، والذي يعمل عن كثب مع الحكومات والأطراف المعنية الرئيسية في سبيل تعزيز عمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. وذكر أن وفد بلده يلاحظ باهتمام مقترح الأمين العام المتعلق بتوسيع المركز، ورأى أنه سيكون تطورا جديرا بالترحيب شريطة ألا يقوض قدرة المركز أو أن يستنزف موارده المحدودة. فالمركز ينبغي حقا أن يُعزز حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته الموسعة بمزيد من الفعالية.

84 - واختتم قائلاً إن ترينيداد وتوباغو عضو في الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، وإنها ترى أن مقترح تمويل بعض وظائف الأونروا من الميزانية العادية سيساعد على معالجة الوضع المالي الهش للوكالة بكفاءة أن يكون التمويل أكثر قابلية للتنبؤ به وأكثر استدامة طوال فترة ولايتها.

85 - السيد محمود (مصر): قال إن العديد من قادة العالم أكدوا، أثناء المناقشة العامة، على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف والأمم المتحدة. ومن أجل كفاءة أن تكون المنظمة مجدية وفعالة ومؤثرة، يجب أن تُزوّد بالموارد اللازمة للوفاء بالولايات التي تعتمدها الدول الأعضاء. ومع ما تواجهه البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية، من تحديات معقدة بسبب الآثار المتعددة الأوجه المترتبة على الجائحة، فقد أصبحت قدرة المنظمة على أداء مهامها أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنسقون المقيمون واللجان الإقليمية، دور حاسم في مساعدة البلدان على مواجهة التحديات غير المسبوقة.

86 - وأضاف أن الاحتياجات من الموارد في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 ينبغي أن تُعتمد بأكملها حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تنفذ ولاياتها، لا سيما ما يتعلق منها بدعم تعافي البلدان الأفريقية. ويجب احترام الولايات السياسية وتوفير الموارد الكافية لها. وذكر أن وفد بلده سيبدل قصارى جهده لضمان حصول ركائز المنظمة الثلاث على ما يلزمها من التمويل.

87 - واستطرد بقوله إن تجربة الميزانية السنوية كشفت عن جوانب إيجابية وعن مجالات تستلزم التعديل. وأشار إلى أن وفد بلده لا يزال يؤيد نهج الأمين العام، وأعرب عن ثقته بأن الدروس المستفادة خلال التجربة ستمنّ من أجل تعزيز عملية الميزانية أكثر. وأعرب عن اهتمام وفد بلده بالاستماع إلى آراء الأمين العام بشأن الفترة التجريبية.

المالية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تفعل الشيء نفسه بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ومن دون شروط. وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن حالة السيولة في المنظمة يُتَوَقَّع أن تتحسن في عام 2022.

95 - وأعربت عن قلق غيانا إزاء التخفيضات الاعتبائية في الميزانية البرنامجية، التي ستؤدي إلى تعريض الولايات للخطر. وقالت إنه يجب في الوقت نفسه أن تُستخدَم موارد المنظمة بطريقة تتسم بالكفاءة والشفافية والمسئولية. وأعربت عن سرور وفد بلدها لتحقيق وفورات قدرها 4,5 ملايين دولار نتيجة لتنفيذ الولايات بمزيد من الفعالية من حيث التكلفة. وأعربت عن ترحيب غيانا بالزيادة البالغة 2,8 مليون دولار الموجهة لتعزيز ركيزة التنمية وتيسير التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

96 - وتابعت قائلة إن الفوائد والتحديات المترتبة على الميزانية السنوية أصبحت أكثر وضوحاً مع وصول المنظمة إلى السنة الثالثة والأخيرة من الفترة التجريبية لهذه الميزانية. واختتمت بقولها إن الأمين العام ينبغي أن يواصل تحسين عرض الميزانية البرنامجية للتأكد من أنها قائمة على النتائج وأنها تعكس بدقة الولايات والتدابير القائمة لتحقيق تلك الولايات.

97 - السيد علم (بنغلاديش): أشار إلى الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، وقال إن وفد بلده يرحب بالزيادة البالغة 13,8 مليون دولار الموجهة لتوفير الموارد من أجل تنفيذ الولايات الجديدة أو الموسعة، التي تشمل 6,1 ملايين دولار للأونروا و 4,4 ملايين دولار لتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته. وأعربت أيضاً عن ترحيب وفد بلده بالزيادة المقترحة البالغة 7,4 ملايين دولار الموجهة للبعثات السياسية الخاصة ولتعزيز ركيزة التنمية، بما يشمل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبرنامج العادي للتعاون التقني، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأعربت عن تأييد وفد بلده لتحويل 16 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة لدعم الولايات المتعلقة بحقوق الإنسان.

98 - وأضاف أن بنغلاديش وفرت المأوى لأكثر من 1,1 مليون من الروهينغيا الفارين من الاضطهاد في ولاية راخين بميانمار. وأعربت عن ترحيب وفد بلده بالزيادة البالغة 500 420 دولار في موارد الميزانية العادية المقترحة تخصيصها لآلية التحقيق المستقلة لميانمار، التي أنشأها المجتمع الدولي لضمان التحقيق المنقل في الحوادث التي أدت

العام من أجل إعداد ميزانية تعكس الولايات التشريعية التي اعتمدها الدول الأعضاء وتزاعي في الوقت نفسه الدروس المستفادة من التصدي للجائحة. وقال إن الجائحة سلطت الضوء على أهمية العمل بطريقة استراتيجية ومنسقة على نطاق المنظمة بأكملها لضمان أن تظل المنظمة، في عالم دائم التغير، فعالة وقادرة على أن تحقق النتائج في الوقت المناسب وتواجه التحديات الجديدة. وأضاف أن وفد بلده يتفق مع الأمين العام في أن الجائحة وضعت الإصلاحات موضع الاختبار وساعدت على ترسيخ ثقافة الإدارة القائمة على النتائج، ويحثه على أن يواصل إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

91 - وأردف قائلاً إن الميزانية المعتمدة لعام 2022 يجب أن تتسم بالواقعية والتوازن لكفالة حصول الأمانة العامة على الموارد التي تحتاجها لتنفيذ الولايات التي تسندها إليها الدول الأعضاء في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، ينبغي لها أيضاً أن تعكس مبادئ النشف، وتحقيق وفورات بزيادة الكفاءة، والشفافية، والمساءلة التي تقتضيها الميزنة المسؤولة. وأعربت عن سرور وفد بلده لأن الأمين العام قد حسّن شكل الخطة البرنامجية وطريقة سردها وفقاً للتوجيهات التي قدمتها الجمعية العامة في القرارين 243/75 و 252/75. وأعربت عن أسفه لأن لجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن من تقديم توصيات بشأن عدد كبير من البرامج، واعتبر أن هذا الوضع سيُعدّ المناقشة بشأن تخطيط البرامج ويتقل كاهل اللجنة الخامسة بمزيد من أعباء العمل. وأعربت عن أمله في التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل مرض للجميع من أجل تمكين اللجنة من النظر في الميزانية واعتمادها في الوقت المحدد، وكفالة تنفيذ الولايات الفنية المشمولة في البرامج.

92 - واختتم كلامه بالإعراب عن تقدير المكسيك لتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة وعن اقتناعها بأن هذه التوصيات ستساعد على تحليل وإعداد ميزانية مسؤولة وواقعية ومتوازنة توفر للأمانة العامة الوسائل اللازمة للوفاء بولايات المنظمة في الوقت المحدد وبالطريقة المنشودة.

93 - السيدة رودريغز - بيركيت (غيانا): قالت إن الميزانية البرنامجية، التي هي المورد الحيوي الذي يُمكن المنظمة من الاضطلاع بمهامها وتنفيذ ولاياتها، تمثل أيضاً بياناً تعبر به الدول الأعضاء عن الأهمية الدائمة لتعددية الأطراف وبرهاناً على التزامها بخطة عام 2030 والقيم الأساسية للمنظمة.

94 - وأضافت أن غيانا، وهي بلد صغير معرض لصددمات خارجية وداخلية ولا يزال يعاني من ويلات الجائحة، ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها

لقرار 243/75، لضمان اختتام مداوات الميزانية بنجاح وفي الوقت المناسب. وتكتسي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 أهمية خاصة نظرا لأنه العام الأخير من الفترة التجريبية للميزانية السنوية. واختتم قاتلا إن الخبرة المكتسبة في أعوام 2019 و 2020 و 2021 ستوفر للدول الأعضاء المعرفة التي تلزمها لكي تستعرض خلال الدورة السابعة والسبعين النتائج المترتبة على إصلاح الميزانية.

103 - السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): قال إن الميزانية البرنامجية توفر رؤية استراتيجية للأمم المتحدة. وقال أيضا إن المملكة العربية السعودية، التي تعد من أكبر المساهمين في الأونروا، ترحب بمقترح زيادة تمويل الميزانية العادية للوكالة، وإن هذه الخطوة ستوفر المزيد من القدرة على التنبؤ والاستقرار، وبالتالي ستساعد الأونروا على تحقيق ولايتها. وأضاف أن وفد بلده يرحب أيضا بزيادة الموارد المخصصة لركيزة التنمية، ولكنه يشعر بالقلق إزاء التخفيضات في ميزانيات اللجان الإقليمية، ومنها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

104 - وأعرب عن ارتياح وفد بلده لأن حالة السيولة في الأمم المتحدة قد تحسنت وعن سروره لأن تجميد التوظيف قد رُفِع. وأفاد بأن المملكة العربية السعودية ترحب بأوجه التقدم التي تحققت نتيجة لاستراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة واستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، ولكنها تشعر بخيبة الأمل لأن استراتيجية التنوع الجغرافي لم تود إلى إحراز المزيد من التقدم، على الرغم من أنها تسبق الاستراتيجيتين الأخريين زمنيا. وأشار في الختام إلى أن وفد بلده سيطلب توضيحا بشأن هذه المسألة خلال المشاورات غير الرسمية.

105 - السيدة فانغكو (الفلبين): قالت إن الميزانية البرنامجية تعكس الأولويات والتطلعات الجماعية للدول الأعضاء. وينبغي للدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد لضمان حصول الأمم المتحدة على الموارد الكافية لتنفيذ جميع ولاياتها. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تكون الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، البالغة 3,12 بلايين دولار - التي تمثل انخفاضا نسبته 2,8 في المائة مقارنة بالمبلغ المعتمد لعام 2021 - كافية لضمان التنفيذ الكامل والفعال لولايات المنظمة، وبخاصة في سياق الجائحة.

106 - وأضافت أن دورة الميزنة السنوية هي إحدى السمات الرئيسية للإصلاحات الإدارية التي يقوم بها الأمين العام. وأشارت إلى أن تسلسل عملية الاستعراض التي تجريها لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية يكتسي أهمية كبيرة. وأعربت عن تطلع وفد بلدها إلى قيام

إلى الأزمة. وأعرب عن أسفه لأن الآلية واجهت تحديات في تحديد مصادر المعلومات المحتملة بسبب القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة. وأشار إلى أنها لم تتمكن أيضا من إجراء مقابلات عن بعد مع الشهود بسبب احتمال وقوع هؤلاء الأشخاص تحت تأثير لا داعي له. وأعرب عن ترحيب وفد بلده أيضا بالموارد المقترحة لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار. وأوضح قاتلا إن المكتب والآلية على السواء لهما أهمية حيوية لضمان العدالة والمساءلة.

99 - واسترسل قاتلا إن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية تزويد المنظمة بالموارد الكافية وفقا للالتزاماتها بموجب الميثاق تماما كما تتحمل الأمم المتحدة مسؤولية الوفاء بولاياتها. وأعرب عن قلقه العميق إزاء التقلبات في الأنصبة المقررة وعدم إمكانية التنبؤ بها في السنوات الأخيرة. وذكر أن الدول الأعضاء ينبغي أن تضع في اعتبارها أثر الجائحة وأن تكفل حصول المنظمة على الموارد الكافية للاضطلاع بجهودها في مجال التصدي للجائحة وتغطية أي احتياجات طارئة.

100 - ومضى يقول إنه من المهم ضمان التمثيل الجغرافي العادل على جميع مستويات الأمم المتحدة. وينبغي بذل جهود معززة لإعادة تشكيل المنظمة وتجديد شبابها. ومن المهم أن توضع خطة وميزانية برنامجيتان تكونان عمليتين ومعقولتين كي يتسنى للأمم المتحدة أن تنفذ الأنشطة المكلفة بها بكفاءة وفعالية. ويمثل الانتقال إلى الميزنة السنوية خطوة هامة لإرساء الانضباط في الميزانية في المنظمة. واختتم قاتلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 يجب أن تُقيّم بموضوعية للتأكد من أنها تعكس أولويات الدول الأعضاء وتتوافق مع الولايات.

101 - السيد كوستا فيلهو (البرازيل): قال إن وفد بلده يولي أهمية كبيرة لمناقشات الميزانية والعملية الحكومية الدولية التي تجري لاعتماد الموارد اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من تنفيذ ولاياتها. وتستند مشروعية ميزانية المنظمة إلى مبادئ المسؤولية المالية الصارمة والشفافية والحوكمة الرشيدة، لا سيما في الأوقات التي تحدث فيها ضائقة اقتصادية، كتلك التي تحدث أثناء الجائحة الحالية.

102 - وأضاف أن إحدى الخطوات الحاسمة في عملية الميزانية تتمثل في اعتماد الخطط البرنامجية التي يجب أن تُستعرض استعراضا دقيقا حتى يتسنى للمنظمة أن تقي بالولايات التي تسندها إليها الدول الأعضاء. ومرة أخرى، لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع البرامج، حيث تركت للجمعية العامة مهمة استعراض البرامج العشرة المتبقية. وينبغي أن تنظر اللجان الرئيسية في هذه البرامج على وجه السرعة وأن توفر الخبرة الفنية، وفقا

- 110 - وأردف بقوله إن حكومة بلده تدعم عمل هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وترفض أي تسييس لعمل البعثة أو مساس بولايتها. وستنتهي ولاية الهيئة حصرا بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويجب الحفاظ على مستوى الملاك الوظيفي للهيئة وزيادة ميزانيتها حتى تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها بالكامل.
- 111 - ومضى يقول إن حكومة بلده كانت دائما منفتحة على الجهود السياسية الصادقة والحيادية لإنهاء الأزمة في البلد. واختتم كلامه قائلا إن حكومة بلده تؤيد المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا في دوره كميسر للعملية السياسية بملكية وقيادة سورية، ودون تدخل خارجي، بهدف التوصل إلى حل سياسي، وإنهاء التواجد الأجنبي غير الشرعي على الأراضي السورية، والحفاظ على سيادة البلد واستقلالها وسلامة أراضيها.
- 112 - السيد هلال (المغرب): قال إن الأمين العام يستحق الثناء على جهوده لضمان استمرارية أنشطة المنظمة على الرغم من التحديات التي تفرضها الجائحة. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام للموارد التي طلبها الأمين العام في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022. وأوضح قائلا إن الميزانية هي حجر الزاوية في المنظمة، وإن الدول الأعضاء يجب أن تزود الأمين العام بالموارد التي يحتاجها للوفاء بولايتها وتحقيق الأهداف التي حددتها الدول الأعضاء.
- 113 - وأضاف أن وفد بلده يؤيد منذ البداية القرار الجريء والمبتكر المتعلق بتطبيق الميزانية السنوية بشكل تجريبي وإنها خطوة هائلة نحو وضع ميزانية أكثر واقعية وترشيديا، يزداد فيها التركيز على النتائج والمساءلة. فالميزانية السنوية ستعيد تنشيط المنظمة من خلال زيادة فعاليتها وكفاءتها وخضوعها للمساءلة وقدرتها على الوفاء بولاياتها وسرعة استجابتها للتحديات العالمية ولاحتياجات الدول الأعضاء.
- 114 - وأردف بقوله إن وفد بلده يرحب بالزيادة الكبيرة في الموارد المخصصة للتعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية، غير أن مستوى الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ينبغي أن يزيد أكثر، تمشيا مع الأهمية التي توليها الأمم المتحدة والأمين العام لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا. واختتم قائلا إن وفد بلده يرحب أيضا بمقترح تمويل عدد من الوظائف من الميزانية العادية وليس من الموارد الخارجة عن الميزانية، باعتبار أن ذلك سيقبل من الاعتماد على هذه الموارد وسيؤدي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة.
- الجمعية العامة بإجراء استعراض شامل لهذا التسلسل أثناء نظرها في تنفيذ الميزانية السنوية في دورتها السابعة والسبعين.
- 107 - ومضت تقول إن وفد بلدها يعترف بجهود الأمانة العامة لمواصلة تحسين عرض الميزانية البرنامجية والتماس آراء الدول الأعضاء. غير أنه من المهم كفالة أن تكون المعلومات المقدمة في وثائق عرض الميزانية قابلة للمقارنة. وينبغي منح الدول الأعضاء فترة زمنية معقولة للتفكير في مقترحات الميزانية. واختتمت قائلة إنه ينبغي أيضا أن تُقدّم للدول في وقت مناسب ردود خطية على الأسئلة الخطية.
- 108 - السيد الشاهين (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يولي اهتماما كبيرا لعمل الأمم المتحدة ويدعم توفير الموارد المالية الكافية والمستدامة لتحقيق أهدافها. ويجب ألا تُهدر هذه الموارد على تمويل آليات ميسية تستهدف بلدانا معينة. ومن المؤسف أن بعض الوفود تمارس، منذ عام 2019، نهجا غير متوازن يقوم على الاستقطاب السياسي والمالي من أجل توفير التمويل من الميزانية العادية لما يسمى الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. وأعرب عن رفض حكومة بلده لإنشاء ما يسمى بالآلية وتوفير التمويل لها، ولكل ما يرد بشأن الآلية في تقارير الأمين العام واللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق. وحث الدول الأعضاء على النأي بنفسها عن مثل هذه الآليات التشريعية والميسية التي تخدم أجندات حفنة من الدول.
- 109 - وأضاف أن وفد بلده يتحفظ على تخصيص أي موارد لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية، لأن آلية الرصد لا تستطيع التحقق من وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها. والواقع أن معظم المساعدات تقع في أيدي المنظمات الإرهابية الموجودة في شمال غرب البلد، التي تستخدم المعونة لتمويل أنشطتها الإجرامية ولكسب الولاءات وتجنيد إرهابيين جدد. وينبغي إغلاق مركز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في غازي عنتاب بتركيا. وبدلا من عمليات إيصال المعونة عبر الحدود، ينبغي تركيز الجهود والموارد على زيادة وتيسير إيصال المساعدات في داخل الجمهورية العربية السورية، بالتنسيق والتعاون مع الحكومة. وتعيق التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة من قِبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حصول الشعب السوري على احتياجاته المعيشية الأساسية، وتحد من قدرة حكومة بلده على التصدي للجائحة.

وفد بلده في أن الأمانة العامة ستتخذ تدابير فعالة لزيادة تمثيل البلدان النامية بين موظفيها.

119 - السيد شيمبدي (زمبابوي): قال إنه لا بد من توفير الموارد الكافية حتى يتسنى للأمم المتحدة أن تفي بولاياتها الدائمة التوسع. وينبغي أن تُستخدَم هذه الموارد بحكمة وبطريقة مسؤولة. وأعرب عن تأييد وفد بلده التام للإصلاحات التي يجريها الأمين العام على نطاق المنظومة. وأوضح قائلاً إن إصلاح نظام المنسقين المقيمين حسن العلاقات بين البلدان المضيفة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وعزز تنفيذ الولايات بدرجة كبيرة.

120 - وأضاف أن الجائحة أحدثت دماراً اجتماعياً واقتصادياً في البلدان النامية، حيث مُجِيت المكاسب التي كانت قد تحققت حديثاً بل وربما تكون الأوضاع قد تدهورت عما كانت عليه قبل تحقيقها. وأشار إلى أن قادة بلدان الجنوب النامية أعربوا، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة، عن أسفهم العميق للتفاوت واللامساواة في إتاحة الوصول إلى لقاحات كوفيد-19 وفي توزيعها. وقال إن شعار "عدم ترك أحد خلف الركب" الذي ترفعه المنظمة يجب أن يكون مدعوماً بموارد كافية.

121 - وأردف بقوله أن زمبابوي تواجه بالإضافة إلى الجائحة، كوارث ناجمة عن تغير المناخ، مثل إعصار إداي. وخضعت زمبابوي على مدى عقدين من الزمن لتدابير قسرية انفرادية عرقلت بشدة جهود الإنعاش الاقتصادي في البلد وتنفيذ خطة عام 2030. وأعرب عن تأييد وفد بلده لدعوة الأمين العام إلى تعليق الديون والتدابير القسرية الانفرادية من أجل تمكين البلدان من إعادة البناء على نحو أفضل.

122 - وأعرب عن ثقة وفد بلده في أن الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ستسفر عن مساهمات محددة وطنياً تكون حاسمة وطموحة. فلا بد أن تتوفر موارد كافية تتناسب مع حجم الأزمة. واختتم قائلاً إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء انتشار الإرهاب الدولي ووصوله إلى حدود جديدة في القارة وإن الوفد سيكون ممثلاً لو طرح الأمين العام بعض الاستجابات المتوخى أن تضطلع بها المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب.

123 - السيدة باريسويل (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتنفيذ السريع لمقترحات الإصلاح المعتمدة حتى الآن، والتي تهدف إلى زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. وقد أدى الانتقال إلى ميزانية سنوية إلى تقصير المدة التي تستغرقها عمليات الميزنة في الأمم المتحدة، الأمر

115 - السيد تشنغ لي (الصين): قال إن تخطيط البرامج - الذي يمثل تعبيراً ملموساً عن ولايات المنظمة - يجب أن يكون عملية مملوكة للدول الأعضاء. وينبغي أن تُعزَّز مهام البرمجة والتخطيط المنوطة بلجنة البرنامج والتنسيق، لا إضعافها، في سياق الإصلاح الإداري وتجربة الميزانية السنوية. وينبغي أن يُعزَّز تقييم ورصد تنفيذ الدول الأعضاء للبرامج من أجل تحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة.

116 - وأضاف أن الموارد المالية هي الأساس الذي تقوم عليه حوكمة الأمم المتحدة. ولذلك ينبغي الإبقاء على الميزانية البرنامجية عند مستوى معقول. ويجب أن تتسم عملية صياغة الميزانية البرنامجية بطابع علمي أكبر وبمزيد من الدقة. وينبغي أن تُستعرض على أساس الأدلة والولايات، ويجب تجنب التخفيض لمجرد التخفيض. وينبغي أن تولى الأولوية للتنمية بتخصيص موارد مالية كافية ومستدامة، بغية مساعدة البلدان النامية على إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الجائحة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل الموعد المستهدف. وفي الوقت نفسه، ينبغي للأمانة العامة أن تمارس انضباطاً مالياً صارماً من خلال تنفيذ إدارة شاملة لأداء الميزانية وإجراءات للرقابة الداخلية. وينبغي الإشراف على الموارد الخارجة عن الميزانية وإدارتها على نحو أفضل لكفالة أن يكون استخدامها شفافاً ومنظماً ومتوافقاً مع ولايات المنظمة وقواعدها.

117 - وأردف بقوله إن التخطيط البرنامجي والميزانية البرنامجية مترابطان ولا يمكن الفصل بينهما. فالخطة البرنامجية التي تعتمدها الجمعية العامة تضع الأسس للميزانية البرنامجية والميزانية البرنامجية تعكس الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الخطة. وهما معا يكفلان أن تنفذ الأمم المتحدة بدقة الولايات التي تحددها الدول الأعضاء. وأعرب عن تأييد وفد بلده لأن تقوم الجمعية العامة باستعراض البرامج العشرة التي لم تقدم لجنة البرنامج والتنسيق أي توصيات بشأنها، وفقاً للقرار 243/75. وذكر أن اللجان الرئيسية ينبغي أن تضطلع بدورها، بتيسير من مكتب رئيس الجمعية العامة والمكتب.

118 - وأشار إلى الصين، بوصفها ثاني أكبر مساهم في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام وأكبر بلد نام، قدمت مساهمات مالية كبيرة للأمم المتحدة على مر السنين، وأنها سددت مستحقاتها في الوقت المحدد وبالكامل. وينبغي للدول الأعضاء الأخرى، وخاصة الدول المساهمة الرئيسية، أن تفعل الشيء نفسه. وأعرب في الختام عن ثقة

حصيفة، في حدود إطار العمل والاختصاص الذين تحددهما قواعد المنظمة، ما لم تكن هناك حاجة ملحة إلى إنفاق هذه الموارد. ومن المهم الاحتراز من تخصيص الموارد بشكل غير ملائم لأغراض جانبية دون دراسة متأنية مسبقة تضطلع بها اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية. واختتم قائلاً إن ركيزة التنمية يجب أن تُعزَّز وتُزوَّد بالموارد الكافية، بغية تحقيق أهداف خطة عام 2030 والحفاظ على السلام والأمن في العالم.

127 - السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي): قال إنه من المؤسف أن الميزانية العادية لم تُتمد بتوافق الآراء، في عام 2019، وهو ما يشكل خروجاً عن الممارسة المتبعة منذ فترة طويلة، نظراً لأن الميزانية أُدرجت فيها اعتمادات لما يسمى بالآتي التحقيق في سوريا وميانمار، وهو ما لا يعترف به عدد من الدول الأعضاء من حيث المبدأ. ورأى أن إدراج اعتمادات لهذين الهيكلين غير القانونيين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022 سيشكل مرة أخرى تحدياً في مداوات اللجنة.

128 - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالموارد المقترحة للأونروا. وأعرب عن دهشته لأن أحد الوفود أشار إلى قرار اتخذ خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة باعتباره مبرراً لتوفير الموارد للوكالة؛ في حين أن القرار ذات الصلة قد اتخذ في الدورة الخامسة والسبعين.

129 - وأضاف أن يجب أن يتم في نهاية الفترة التجريبية للميزانية السنوية إجراء تحليل للتكلفة والعائد حتى تتمكن الدول الأعضاء من اتخاذ قرار متوازن ومستتير بشأن ما إذا كان ينبغي الإبقاء على الميزانية السنوية أو العودة إلى ميزانية السنتين. وأشار إلى أن أولوية وفد بلده هي ضمان إمكانية التنبؤ بتمويل الولايات واستدامته. وأتبع ذلك بقوله إن الميزانية البرنامجية المقترحة، مرة أخرى، لا تشمل على تقديرات تتعلق بمشاريع التشييد؛ وإن هذه المعلومات ينبغي أن تُدرج في مقترحات الميزانية القادمة.

130 - واستطرد بقوله إن الموارد البشرية هي أهم أصل من أصول المنظمة. وذكر أن وفد بلده يرحب بجهود الأمين العام لتنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة واستراتيجية التنوع الجغرافي، ولكنه يلاحظ أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود فيما يتعلق بتجديد شباب الأمانة العامة. وأوضح قائلاً إن متوسط عمر موظفي الأمم المتحدة ارتفع من 44,6 في عام 2016 إلى 46,2 في عام 2019، بينما لا يمثل الموظفون الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً سوى 10 في المائة فقط. وقد انضم الاتحاد الروسي مؤخراً إلى برنامج

الذي يتيح لها الاستجابة بسرعة أكبر للتحديات. وقد برهن الاضطراب الناتج عن الجائحة، مقترناً بأزمة السيولة المستمرة، على أهمية أن يكون للمنظمة هيكل إداري يمكنها من مواجهة التحديات الجديدة. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بالمبادرات الرامية إلى تحديث هيكل الميزانية في المنظمة وإصلاحه. وذكرت أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤوليتها عن كفاءة تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بولاياتها وتحقيق أهدافها بسداد أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد.

124 - وأضافت أن منع نشوب النزاعات والوساطة والمساءلة أمور بالغة الأهمية ويجب أن تحظى بما يكفي من الاهتمام والتمويل. وأردفت بقولها إن سويسرا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن أخطر الجرائم، ولذلك فهي ترحب بموارد الميزانية العادية المقترحة للآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. ومضت تقول إن وجود ركيزة قوية لحقوق الإنسان أمر أساسي، وإن وفد بلدها ملتزم بكفالة تخصيص الموارد اللازمة من الميزانية العادية للركيزة وللصكوك ذات الصلة من أجل تمويل الولايات التي تُكَلَّف بها الدول الأعضاء. وشكرت الدول الأعضاء على التزامها بدعم الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، التي ستزيد من حداثه المكتب وفعاليته وكفاءته، واحترامه لمن يعمل من أجلهم وللبيئة والموارد المالية. واختتمت قائلة إن المفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن لضمان عدم اختتام الجزء الرئيسي من الدورة قبل أيام فقط من نهاية سنة الميزانية.

125 - السيد بيريس (سري لانكا): قال إن التخطيط البرنامجي يجب أن يظل حجر الزاوية في الميزانية البرنامجية. ولضمان اعتماد الميزانية البرنامجية المقترحة في الوقت المناسب، يجب على الجمعية العامة واللجان الرئيسية المعنية أن تستعرض البرامج العشرة التي لم تتمكن لجنة البرنامج والتنسيق من تقديم توصيات بشأنها، وفقاً للفقرة 9 من القرار 243/75، الذي اتخذ بتوافق الآراء.

126 - وأضاف أن الأمم المتحدة يجب أن تتوفر لها الموارد الكافية للوفاء بالولايات التي تعتمدها الدول الأعضاء. وينبغي للأمانة العامة أن تكفل اتباع المنهجية والإجراءات والممارسات المعمول بها في الميزانية واتباع النظام المالي. وفي الوقت نفسه، ومع استمرار العالم في مواجهة آثار الجائحة، يجب أن تُستخدَم هذه الموارد القيمة بطريقة

التحديات، منها الجائحة والأزمات المناخية والفقر والجوع. وتحتاج المنظمة إلى ميزانية سليمة ومساوية لتلك التحديات.

133 - وأضاف أن تنمية أفريقيا هي إحدى أهم أولويات المنظمة. وأعرب عن رغبة وفد بلده في معرفة المزيد عن جهود الأمين العام في هذا الصدد، وعن خطته لأفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأعرب عن اهتمام وفد بلده أيضا بأن يُحاط علما بالكيفية التي أسهمت بها إصلاحات الأمين العام للركائز الثلاث في زيادة التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وذكر أن وفد بلده سيكون ممثلا لو حصل على معلومات عن الجهود التي تبذلها المنظمة في سبيل دعم التحول الرقمي وبناء اقتصاد قائم على المعرفة في أفريقيا، تمشيا مع خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي أطلقتها الأمين العام وخطة عام 2063.

134 - واسترسل قائلا إن بوتسوانا تولي أهمية كبرى لتنمية أشد البلدان ضعفا، وهي البلدان النامية غير الساحلية، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن استخدام حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني. وتكتسي زيادة التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أهمية بالغة من أجل إنجاز المزيد بموارد أقل وبلوغ الأهداف المشتركة. وينبغي للدول الأعضاء أن توافق على جميع الموارد التي طلبها الأمين العام حتى تكفل حصول المنظمة على الميزانية اللازمة لمساعدة البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل بعد انتشار الجائحة.

135 - السيدة يون جيونغ (جمهورية كوريا): قالت إن وفد بلدها يؤيد بقوة إصلاحات الأمين العام وبولي أهمية لإدارة الموارد بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والمساءلة. وقد فرضت الجائحة أعباء اجتماعية واقتصادية على الجميع، حيث تواجه الدول الأعضاء والمنظمة على حد سواء تحديات مالية. ومن أجل التخفيف من حدة هذه الصعوبات، يجب أن تعمل الدول الأعضاء والمنظمة معا بكفاءة وبروح من التعاون. وينبغي أن تتعكس الدروس المستفادة من التصدي للجائحة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، بغية تحسين مساءلة المنظمة. وينبغي أيضا النظر في الانضباط في الميزانية، لضمان استخدام موارد المنظمة القيمة بكفاءة وفعالية.

136 - وتطرقت إلى التخطيط البرنامجي، فقالت إن وفد بلدها يود أن يكرر التأكيد على أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المسؤولة عن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية. وتمثل المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق اللجنة خلال الجزء الرئيسي من الدورة في اعتماد

الموظفين الفنيين المبتدئين، الذي يمثل أداة مهمة لتجديد شباب الأمانة العامة. غير أن الولايات المتحدة، في انتهاك لاتفاق البلد المضيف، لم تصدر تأشيرة دخول إلى مشارك روسي اختارته الأمانة العامة، وهو ما يمنع هذا المرشح من العمل في المقر. وحث الأمانة العامة على اتخاذ إجراءات من أجل إزالة هذه العقبات التي تعرقل مشاركة المهنيين الشباب من الاتحاد الروسي.

131 - ومضى يقول إن تخطيط البرامج له أهمية كبيرة. وذكر أن وفد بلده أشار منذ فترة طويلة إلى المسائل المنهجية التي تؤثر على التخطيط البرنامجي في الأمم المتحدة. وتمثل الخطة البرنامجية تفسير الأمانة العامة للولايات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وتقوم لجنة البرنامج والتنسيق بعملها بشكل جيد. ويكتسي دور اللجنة أهمية خاصة في الوقت الراهن، نظرا لتفسير الأمانة العامة المخادع لبعض طلبات الجمعية العامة. ولم تتمكن اللجنة في دورتها الحادية والستين من التوصل إلى توافق في الآراء وتقديم توصيات بشأن عشرة برامج. وكان من شأن ذلك في الماضي أن يؤدي إلى إرسال تلك البرامج إلى اللجان الرئيسية المعنية ذات الصلة كي تنظر فيها، وهو إجراء مكسب في القرار 243/75. غير أن بعض الوفود أعادت إحالة البرامج العشرة إلى اللجان الرئيسية، وأصرت بدلا من ذلك على أن تنظر فيها اللجنة الخامسة. وأعرب عن استياء وفد بلده من الجهود الرامية إلى تغيير ولاية لجنة البرنامج والتنسيق. وقال إنه لضمان تنفيذ القرار 243/75، ينبغي للأمانة العامة أن تقوم بالتحضير لعقد اجتماع للمكتب بشأن مسألة البرامج التي لا تغطيها توصيات لجنة البرنامج والتنسيق. واختتم قائلا إن مناقشة التخطيط البرنامجي في اللجنة الخامسة ستكون سابقة لأوانها حتى تتفق الدول الأعضاء على كيفية التعامل مع هذه البرامج.

132 - السيد ممالان (بوتسوانا): قال إن الميزانية البرنامجية هي إحدى أهم المسائل المعروضة على اللجنة، لأنها تمثل قاعدة الموارد التي على أساسها تؤدي الأمم المتحدة دورها وتفي بولاياتها. ولم يبق سوى أقل من عقد حتى الموعد المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. وقال إن وفد بلده لهذا السبب يشعر بالقلق لأن مقترح الميزانية لعام 2022 لا يمثل تخفيضا مقارنة باعتمادات الميزانية لعام 2021 فحسب، بل يتضمن أيضا تخفيضات في مخصصات الهيئات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من ركيزة التنمية، ومن بينها اللجان الإقليمية، وإدارات الأمانة العامة ذات الصلة. وكما أكد الأمين العام نفسه، فإن ميزانية عام 2022 تتسم بأهمية حاسمة لدعم الدول الأعضاء في وقت تواجه فيه العديد من

فترة السنتين 2024-2025. ومن المهم جدا أن تكون هناك آلية تربط الأداء بوضع الميزانية الجديدة. ويجب أن تتعكس الدروس المستفادة من حقائق العالم في الطريقة التي تنفذ بها الأمم المتحدة الولايات التي تحددها الدول الأعضاء، والتي تشكل المبادئ التوجيهية الوحيدة للمنظمة.

139 - وأردف بقوله إن ميزانية فترة السنتين لم تكن في عام 1974 مقترنة بخطة لفترة سنتين إنما كانت مقترنة بخطة متوسطة الأجل. وفي حين أنه من المنطقي أن توجد خطة متوسطة الأجل يُستَرشد بها في تنفيذ الاستراتيجيات، فإن هناك تناقضا، لأن فترة السنتين ليست متوسطة الأجل ولا قصيرة الأجل، بل في مكان ما بينهما. وبناء على ذلك، اتُخذ في عام 2004 قرار باستبدال الخطة المتوسطة الأجل بخطة برنامجية لفترة سنتين، ليس لأن سنتين هما بالضرورة الفترة الزمنية المناسبة، بل لتبسيط الأمور. وأتبع ذلك بقوله إنه سيسعد أن يناقش مزايا وجود خطة متوسطة الأجل مع الدول الأعضاء إن كان هذا ما تريده، غير أنه يعتقد اعتقادا راسخا أن المنظمة تحتاج إلى خطط وميزانيات برنامجية سنوية من أجل ترجمة ولاياتها إلى عمل في الوقت المناسب.

140 - واسترسل قائلا إن دورة الميزنة السنوية تزيد من أهمية عمل لجنة البرنامج والتنسيق. وستُراعى توصيات اللجنة المقدمة في عام 2021، إذا وافقت عليها الجمعية العامة، في الميزانية البرنامجية لعام 2022. وفي ظل النظام السابق، ما كانت هذه التوصيات تُنظر فيها حتى عام 2022، وما كانت لتعكس إلا في ميزانية برنامجية لفترة السنتين 2024-2025، مما كان سيقلل بشدة من أهميتها. وأكد أنه لا يريد أن يقوض دور اللجنة؛ بل يريد أن يُكسبها أهمية في عمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء، وذلك بضمان أن الولايات تُنفذ وتُستعرض سنويا.

141 - ومضى يقول إن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق لها أهمية بالغة. وأعرب عن احترامه التام للشواغل التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت المنهجية الحالية تتماشى مع قرار الجمعية العامة 266/72 ألف وما إذا كان تسلسل عمليات الاستعراض يجري تقويضه. وأشار إلى الجمعية العامة قررت، في القرار 266/72 ألف، الحفاظ على الطابع التسلسلي لعمليات الاستعراض. بيد أنها لم تنص على أن الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف، وهي الجزء الثالث من وثيقة الميزانية البرنامجية المقترحة، لا يمكن أن تعدها الأمانة العامة أو تستعرضها اللجنة الاستشارية إلا

الميزانية البرنامجية في الوقت المناسب، من أجل تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ ولاياتها بفعالية في عام 2022. وينبغي ألا تُعزّل ولاية اللجنة في القيام بذلك أو تُؤخّر. واختتمت قائلة إنه بينما تحترم جمهورية كوريا ولاية لجنة البرنامج والتنسيق احترما تاما، فإن وفد بلدها يتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الدول الأعضاء لاستعراض الخطط البرنامجية.

137 - الأمين العام: قال إنه يتفق تماما مع الدول الأعضاء في أن التنمية، ولا سيما تنمية أفريقيا، مسألة ذات أولوية. فالتنمية جانب أساسي من جوانب عمل المنظمة، ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز مختلف آليات دعم البلدان النامية في كفافها، لا سيما بالنظر إلى الظروف الصعبة الراهنة. وقال إنه يود أن يعرف عن رغبته في أن يُطمئن الدول الأعضاء إلى أن هناك قفزة نوعية حدثت في جميع مجالات تعاون المنظمة مع الاتحاد الأفريقي. وذكر أن إحدى المسائل الأخرى التي أثارها العديد من الدول الأعضاء والتي يتفق معها تماما تتمثل في أهمية تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل وتجديد شباب الأمانة العامة. وينبغي إزالة أي عقبات تعترض تحقيق هذه الأهداف. وأعرب عن اتفاقه مع العديد من الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء، وقال إن الأمانة العامة ستبذل قصارى جهدها لإدراجها بالكامل في أعمال المنظمة.

138 - وأضاف أن أحد الشواغل المشتركة التي أثارها وفود عديدة والتي تتطلب تحليلا ومناقشة جادين تتمثل في التناقض المحتمل بين دورة الميزنة السنوية من جهة، ومن جهة أخرى العمل الهام الذي تقوم به لجنة البرنامج والتنسيق والتسلسل المناسب لعمليات الاستعراض المتصلة بالتخطيط البرنامجي والميزانية. وقال إنه على الرغم من أن الوقت لم يحن بعد لتحليل نتائج الفترة التجريبية التي استغرقت ثلاث سنوات لدورة الميزنة السنوية، فإنه يود أن يُذكَر الدول الأعضاء بأن دورة الميزنة الممتدة لسنتين بدأ تطبيقها في عام 1974. ويبدو أن الوقت يمضي بسرعة أكبر بكثير في الوقت الحاضر، كما يتضح من التحولات التي شوهدت في السنتين السابقتين. ولن يكون من المنطقي العودة إلى ميزانية السنتين نظرا لسرعة تغير الأمور ومدى أهمية قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة لهذه التغييرات. وقد اتسم عام 2020 بتعقيد شديد، بسبب الجائحة وصعوبة وضع المنظمة المالي، واستُخلصت منه دروس كثيرة. وتمكنت المنظمة من أخذ هذه الدروس في الحسبان في الميزانية البرنامجية لعام 2022. وفي ظل دورة الميزنة الممتدة لسنتين، لم تكن هذه الدروس لتؤخذ في الحسبان إلا في ميزانية

تامة. واختتم قائلاً إنه يريد نظاماً تتولى فيه الدول الأعضاء توجيه أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية على حد سواء.

رُفِعَت الجلسة الساعة 13:10.

بعد أن تعتمد الجمعية العامة الخطة البرنامجية، وهي الجزء الثاني. ولم تغير الجمعية العامة جدول الاجتماعات المعتمد للفترة 2019-2020 ولعام 2021، وأبقت على جدول اجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق في حزيران/يونيه.

142 - وتابع قائلاً إن الأمانة العامة تحترم الطابع التسلسلي أثناء إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لأنها تعد الجزء الثاني من الوثيقة قبل أن تعد الجزء الثالث. ولذلك، تظل البرامج هي العامل المحرك للاحتياجات من التمويل. وتستند الطلبات من الموارد إلى أفضل افتراض تخلص إليه الأمانة العامة بشأن الموارد اللازمة للوفاء بالولايات. وإذا قدمت لجنة البرنامج والتنسيق أي توصيات قد تؤدي إلى نشوء احتياجات إضافية من الموارد، فإن الأمانة العامة ستبلغ اللجنة الاستشارية بذلك قبل أن تختتم نظرها في الجزء الثالث، وهو ما يعني أن الجمعية العامة ستكون على علم بأي آثار مالية من هذا القبيل عندما تستعرض الميزانية البرنامجية المقترحة في تشرين الأول/أكتوبر. ونادراً ما تقدم لجنة البرنامج والتنسيق توصيات لها آثار على الموارد. فهي لم تفعل ذلك سوى مرتين في السنوات العشرين الماضية، مرة فيما يتعلق بتعدد اللغات ومرة فيما يتعلق بإنشاء نظام لتحسين تقدير التكاليف المتعلقة بالأنشطة. ولم تتغير ولاية لجنة البرنامج والتنسيق: فاللجنة موجودة لضمان وفاء الأمم المتحدة بالولايات التي تحددها الدول الأعضاء. وإذا حدث وقدمت اللجنة توصية لها آثار على الموارد، فإن اللجنة الاستشارية ستستعرضها ثم توافق عليها الجمعية العامة أو لا توافق عليها. وأعرب عن اعتقاده، بناء على ما سبق، بأن الطابع التسلسلي لعملية الاستعراض ليس مهدداً بالفقدان.

143 - ورأى أن الأمانة العامة، مع ذلك، ربما تحتاج إلى تحسين الطريقة التي تعمل بها. وأعرب عن استعداد الأمانة العامة للقيام بما يلزم لتيسير عمل مختلف اللجان وتهيئة الظروف اللازمة لكفالة فعالية هذا العمل. وأعرب عن رغبته في طمأنة الدول الأعضاء بأن الأمانة العامة تريد أن تكون الولايات هي المصدر الذي تتبع منه الخطط، وأن تكون الخطط هي المصدر الذي تتبع منه مخصصات الميزانية. وقال إن الطابع التسلسلي يجب أن يُحترم، ولكنه ينبغي أن يتواءم مع الحقائق الراهنة. وأردف قائلاً إنه بينما قد يكون من الضروري تحسين مختلف الإجراءات، فهو يحث الدول الأعضاء على ألا تغيب عن بالها الفوائد الهائلة المترتبة على تطبيق دورة سنوية للميزانية. وستعمل الأمانة العامة مع الدول الأعضاء لضمان إيجاد حلول تحافظ على مكتسبات الإصلاح وتراعي في الوقت نفسه جميع شواغلها مراعاة